التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2009

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثامن

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

ما زالت أرض فلسطين تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، وما زال هذا الاحتلال ينهب خيرات هذه الأرض وثرواتها، ويحرمها من الاستفادة من مواردها البشرية. كما يبذل الاحتلال جهوداً متواصلة لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وجعل الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع خلال سنة 2009، ويقدم استقراء وتحليلاً مفصلاً حول الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد، وإيرادات السلطة الفلسطينية ونفقاتها، والمساعدات الخارجية، ويوضح إسهام القطاعات الصناعية والزراعية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. ويدرس حجم القوى العاملة والفقر والبطالة في الضفة والقطاع. كما يلقي الضوء على آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والخسائر الناتجة عن الحرب على القطاع؛ ثمّ يقدم استشرافاً مستقبلياً لسنة 2010، ولفرص تطبيق الخطة الوطنية العامة للفترة 2011-2012.

أولاً: نظرة عامة لأبرز المؤشرات الاقتصادية:

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو الاقتصادي العام، وذلك من خلال مقارنة تطور هذا الناتج عبر فترتين زمنيتين، مما يبين مستوى أداء الاقتصاد الوطني في مجموعه. وعند متابعة الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، يتضح أنه ارتفع من 4,820.9 ملايين دولار سنة 2008 إلى 5,147.2 ملايين دولار سنة 2009، أي بزيادة قدرها 326.3 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي يبلغ 6.8%. مرّ الناتج المحلي بتقلبات حادة منذ سنة 1999 وحتى سنة 2009، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل، كما يوضح الجدول 8/1، وهي:

أ. **الاتجاه الهابط خلال الفترة 1999-2002:** إذ أخذ هذا النمو في التناقص عاماً بعد آخر، وذلك على ضوء الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المتشددة. أي أنه أخذ في الهبوط طيلة ثلاث سنوات متتالية.

ب. **الاتجاه الصاعد، حيث عاد الناتج المحلي للتحسن خلال الفترة 2003-2005:** وذلك بناء على الجهود المحلية والدولية التي بذلت لتخفيف المعاناة وتوفير مناخ اقتصادي ملائم.

ج. **الاتجاه الهابط في سنة 2006:** وقد جاء ذلك نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فُرض على الضفة والقطاع، وهو ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي سنة 2006 بنسبة 5.2% عما كان عليه سنة 2005.

د. **عودة النمو من جديد خلال الفترة 2007-2009:** حيث طرأ تحسن نسبي خلال هذه الفترة، بالرغم من خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على غزة. ويرجع التحسن بصورة رئيسة إلى المعونات وأموال الدعم التي قدمتها الدول المانحة للفلسطينيين، والتي غطت نسبة كبيرة من عجز الموازنة العامة، إضافة إلى تمكين السلطة الوطنية من تغطية نفقاتها العامة في مجالات الأجور والمرتبات والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية والنفقات التطويرية... وغيرها. نشير هنا إلى أن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية هو أعلى بكثير من النمو المتدني في قطاع غزة.

جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 بالأسعار الثابتة*
(بالمليون دولار)[1]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007**	2008**	2009***
الناتج المحلي الإجمالي	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
معدل النمو أو التراجع السنوي %	8.8	-8.7	-8.6	-13.3	14.9	12	8.6	-5.2	5.4	5.9	6.8

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* سنة الأساس للفترة 1994-2003 هي 1997، وللفترة 2004-2009 هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

** التنقيح الأول.

*** الإصدار الأول.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 (بالمليون دولار)

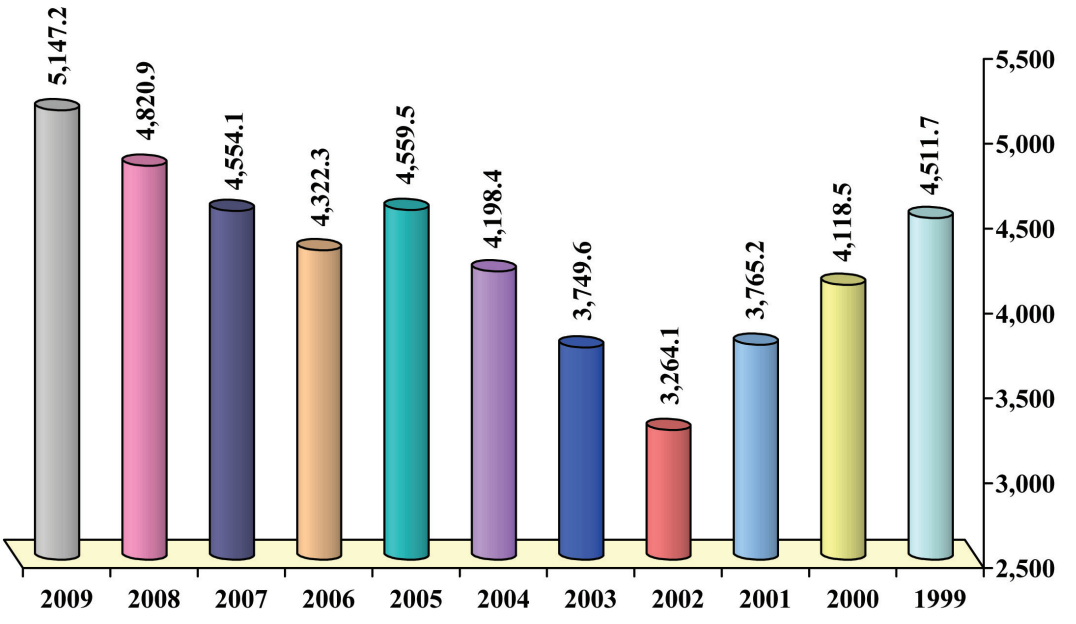

وعند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي والذي بلغ 202,113 مليون دولار سنة 2008، وبلغ 194,812 مليون دولار سنة 2009، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو أربعين ضعفاً (4,000% تقريباً)، وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 8/2: مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2005-2009 (بالمليون دولار)[2]

السنة	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2005	134,254	4,559.5
2006	145,822	4,322.3
2007	166,990	4,554.1
2008	202,113	4,820.9
2009	194,812	5,147.2

مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2005-2009 (بالمليون دولار)

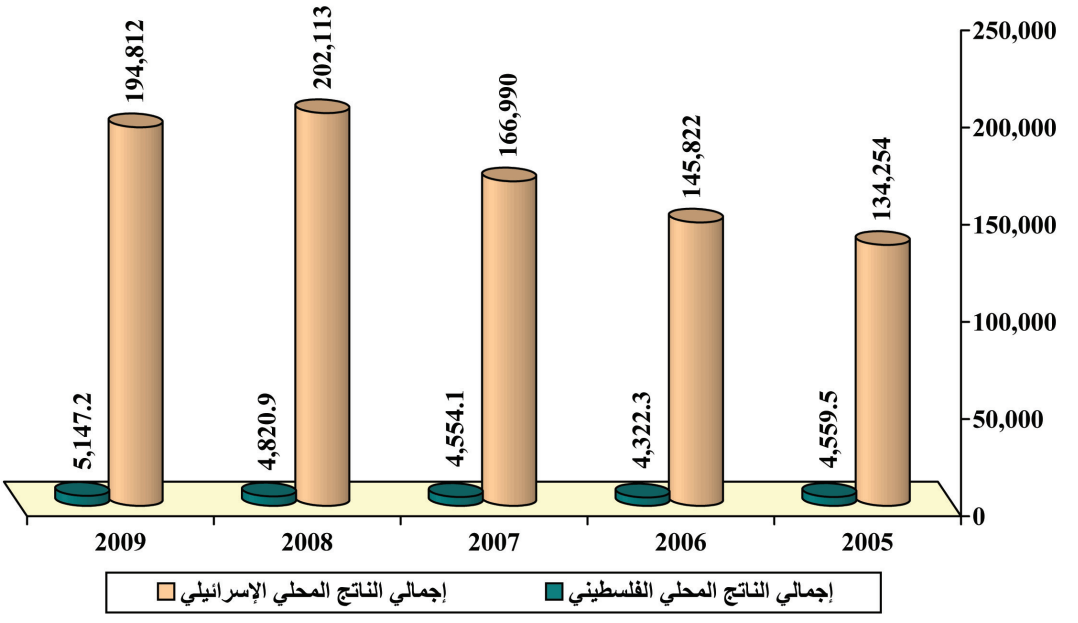

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2009:

يوضح هذا المؤشر متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي سنوياً، وبالتالي فهو يعكس متوسط مستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد، ومن ثم فإن زيادة هذا الناتج من عام لآخر ترفع دخل الفرد وتزيد من قدرته على تلبية احتياجاته السلعية والخدمية من الضروريات والرفاهيات، والعكس صحيح. وجدير بالذكر أن هذا المؤشر يظلّ تقريبياً ولا يعكس بالضرورة عدالة توزيع الدخل القومي، وهذا ما نجد دليلاً عليه في وجود نحو 170 ألف أسرة فلسطينية تعيش تحت خط الفقر الشديد[3]. وعلى الرغم من هذا، يبقى الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسة المستخدمة في التحليل الاقتصادي، باعتباره مؤشراً ضرورياً جداً لمتابعة النمو والمقارنة بين بلد وآخر.

يتضح من متابعة حجم الناتج المحلي في الضفة والقطاع أن متوسط دخل الفرد بلغ 1,612 دولاراً سنة 1999، واتخذ بعد ذلك مساراً متراجعاً ومتقلباً من عام لآخر دون أن يعود في السنوات اللاحقة إلى حجمه السابق.

أما في سنة 2009 فقد بلغ متوسط نصيب الفرد 1,390 دولاراً مقارنة بـ 1,290 دولاراً في سنة 2008، وبزيادة مقدارها 7.8%، وذلك كما يوضح الجدول 8/3. وهذا النمو، وإن بدا أنه يمثل تطوراً إيجابياً، فقد اقترن باستمرار الدعم الخارجي، وبقاء مستويات البطالة عند معدلات مرتفعة، أي أنه لا يشير بالضرورة إلى نمو جوهري.

جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2009 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[4]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
التقدير السنوي	1,612	1,428	1,270	1,070	1,195	1,317	1,387	1,275	1,298	1,290	1,390

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* الإصدار الأول.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2009 (بالدولار)

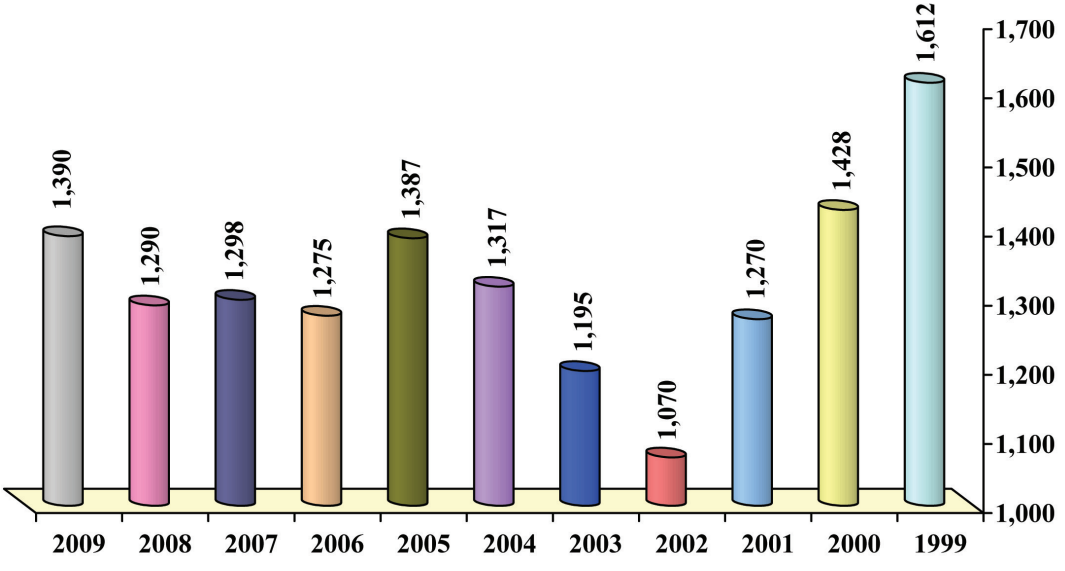

وعند الاطلاع على معدل دخل الفرد الإسرائيلي الذي بلغ 27,700 دولار سنة 2008، وبلغ 26,200 دولار سنة 2009، يظهر جليّاً إلى أي مدى يستمتع الفرد الإسرائيلي بمستواه المعيشي على حساب معاناة الفرد الفلسطيني وآلامه. إذ بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي نحو 23 ضعف دخل الفرد الفلسطيني سنة 2008، ونحو 19 ضعف دخله سنة 2009. وإذا كان الفرد الفلسطيني لا تنقصه الإمكانات البشرية والقدرات الذاتية، فإن هذا يدلل إلى حدّ كبير على دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف فرص التنمية الفلسطينية، وإضعاف فرص تحسين مستوى حياة الفرد الفلسطيني.

جدول 8/4: مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2004-2009 (بالدولار)[5]

السنة	معدل دخل الفرد الإسرائيلي	معدل دخل الفرد الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2004	18,500	1,317
2005	19,200	1,387
2006	20,400	1,275
2007	22,800	1,298
2008	27,700	1,290
2009	26,200	1,390

مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2004-2009 (بالدولار)

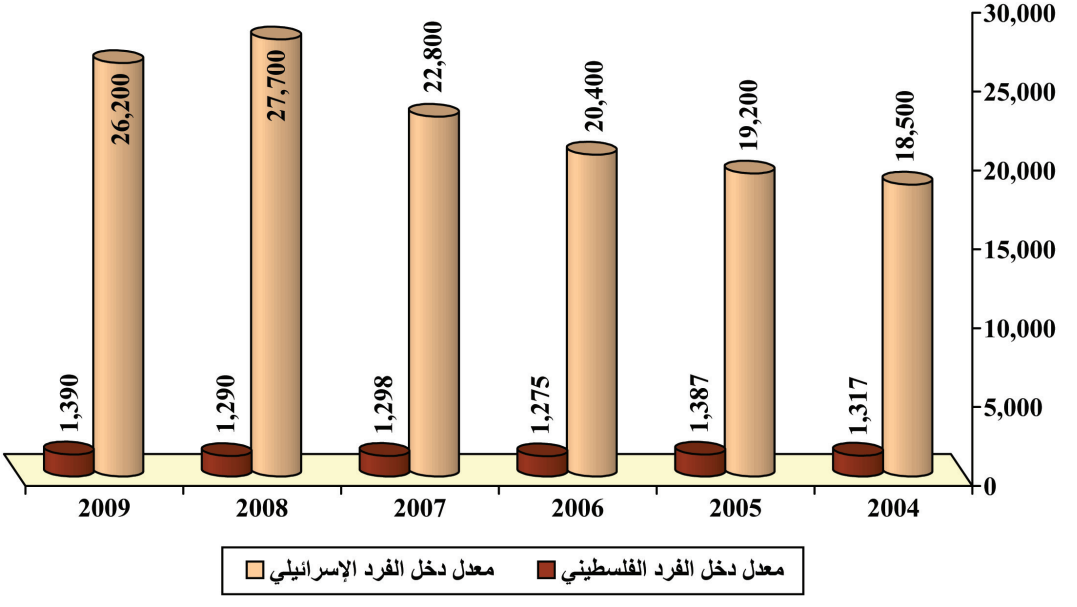

3. مؤشرات الاستهلاك والادخار والاستثمار:

تعدّ هذه المؤشرات من الأهمية بمكان، فهي تعكس علاقة هذه المؤشرات بالدخل المتحقق وأوجه التصرف في هذا الدخل في المجالات المشار إليها. ولذلك، فإن الاستهلاك الكلي يبين ذلك الجزء من الإنفاق الذي جرى توجيهه نحو الحصول على السلع والخدمات في عام معين، ومن ثم يمثل الباقي الجزء المخصص للادخار، باعتباره استهلاكاً مؤجلاً يجري استخدامه وقت الحاجة، مما يتيح للجهاز المصرفي تجميع هذه المدخرات وتهيئتها للمستثمرين الذين هم في حاجة إلى الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم المزمع إقامتها، أو لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة، أو للحفاظ على مستوى هذه الطاقة دونما انخفاض من خلال عمليات الصيانة.

ويعدّ الوضع الخاص بهذه المؤشرات في فلسطين ذا دلالة مختلفة، إذ إن حجم الاستهلاك الكلي يفوق الدخل المحلي المتحقق بنسب كبيرة، مما يترتب عليه أن الادخار يصبح سالباً ومستويات الاستثمار متدنية، كما نلاحظ في الجدول التالي:

جدول 8/5: نسبة الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2009[6]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
الاستهلاك الكلي %	125.7	136.6	140.9	138.9	142.2	143.1	143	139.9	139.4	138.9
الاستثمار الكلي %	31.4	20.7	24.7	26.8	25.1	24.1	20.7	17.8	19.1	23.4
الادخار المحلي %	-25.8	-36.6	-40.9	-38.9	-42.2	-43.1	-43	-39.9	-39.4	-38.9

* أرقام 2009 هي أرقام تقديرية تمثل متوسط السنوات التسعة السابقة.

نسبة الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2009 (%)

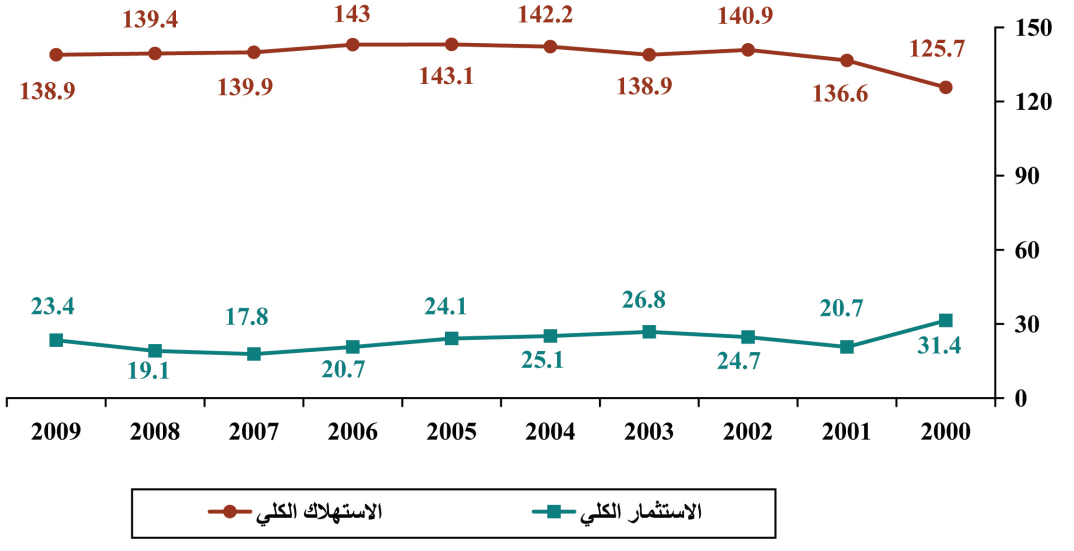

يتضح من الجدول 8/5 أن الاستهلاك الكلي قد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي ومثّل 125.7% سنة 2000، ثم اتخذ اتجاهاً تصاعدياً ومتقلباً إلى أن بلغت نسبته 138.9% سنة 2009، وقد يعود ذلك إلى أن مستويات الدخل في فلسطين متدنية وأن هناك ارتفاعات مستمرة في الأسعار، ومن ثم فإن السكان مضطرين لتعويض النقص في دخلهم الحقيقي من خلال إنفاق كامل دخلهم. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الاستهلاك قد تجاوز مستويات الدخل المتاحة مع عدم القدرة على الادخار.

وبناء على ذلك الارتفاع في الاستهلاك فإن الادخار تراجع بمستويات سالبة بلغت في سنة 2009 نحو 38.9% على النحو المذكور في الجدول 8/5.

أما الاستثمار الكلي فإنه قد مثّل مستويات متدنية، مع اتجاهه للتناقص، حيث انخفضت نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.4% سنة 2000 إلى 23.4% فقط سنة 2009، ويعود ذلك إلى غياب المناخ الاستثماري الملائم مع تأثير سلبي على الإنتاج والنمو.

فيما يتعلق بالادخار المحلي فهو الوجه الآخر المضاد للاستهلاك، ولما كان حجم الاستهلاك الكلي مرتفعاً وغير عادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظلّ الارتفاع الهائل في الأسعار، والاعتماد بشكل رئيس على سلع إسرائيلية باهظة التكاليف؛ فمن الطبيعي أن ذلك قد تحقق على حساب الادخار المحلي، فجاء حجم الادخار ليس متراجعاً فقط عما هو مألوف كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، وإنما جاء سالباً أيضاً، خاصة في ظلّ لجوء الكثير من المستهلكين إلى السحب من مدخراتهم وودائعهم السابقة، أو الاضطرار للاستدانة، أو الاستعانة بما قد يرد إليهم من معونات أو دعم خارجي للوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية الضرورية.

4. الدين العام:

يشكل الدين العام التزاماً مالياً على الحكومات، يتوجب عليها سداده والوفاء باستحقاقاته المتمثلة في أقساط الدين وفوائدها. ومن المألوف أن تلجأ كثير من الدول إلى الاقتراض بغية إقامة المشروعات التطويرية والإنمائية، أو لسداد العجز في موازنتها العامة، غير أن التأخير في الوفاء بهذه الالتزامات يزيد من الأعباء الواقعة على كاهل الحكومة ومواطنيها. وأمام الأعباء المتزايدة على السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها لجأت إلى الاستدانة وأخذت مديونيتها في الارتفاع عاماً بعد آخر، وفقاً لما هو موضح في الجدول 8/6؛ أما مصادر هذا الدين فهي عديدة، ومن بينها القروض الداخلية من المصارف المحلية، أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، والهيئة العامة للبترول والقطاع الخاص، كما قد يكون مصدر هذا الدين خارجياً سواء من الحكومات أم من الهيئات الدولية كالمؤسسة الدولية للتنمية International Development Association (IDA).

جدول 8/6: رصيد الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية 2000-2009 (بالمليون دولار)[7]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد القائم للدين العام	795	1,190	1,090	1,236	1,422	1,602	1,493	1,431	1,544	*1,311
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	17.9	31.8	34.5	34.1	34.9	35.8	32.3	27.5	23.8	26.8
نسبته من الصادرات من السلع والخدمات %	91.7	212.4	234.3	265.7	265.7	272.5	279	267.1	181.7	230

* رقم الدين العام لسنة 2009 هو رقم تقديري تمّ حسابه على أساس متوسط السنوات التسعة السابقة.

رصيد الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية 2000-2009 (بالمليون دولار)

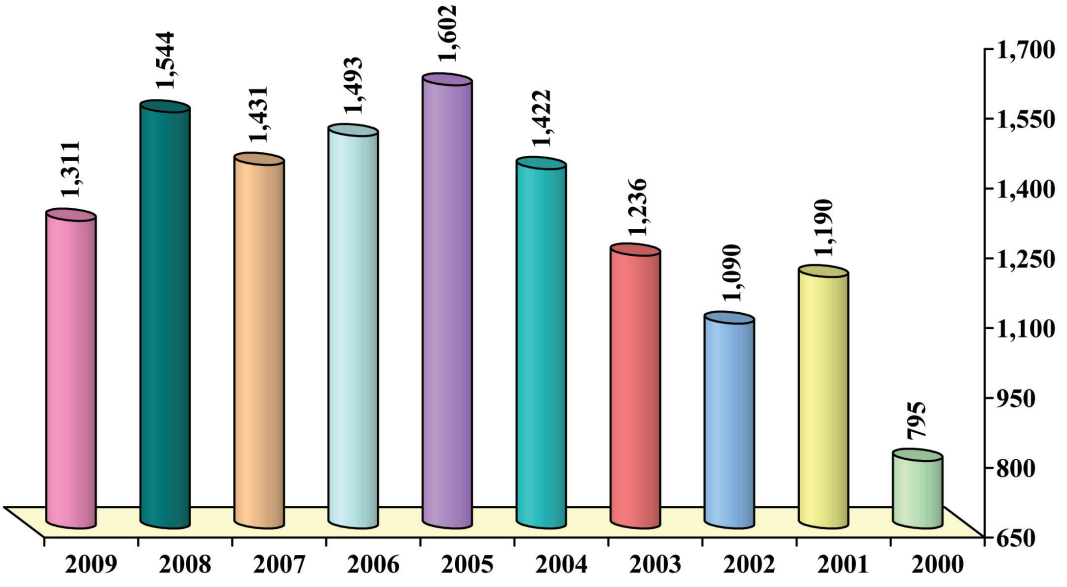

تبين أرقام الدين العام، كما يوضحها الجدول 8/6، أن نمو هذا الدين كان عالياً حتى سنة 2008، إذ ارتفع من 795 مليون دولار إلى 1,544 مليون دولار في الفترة 2000-2008، وبمعدل نمو سنوي قدره 8.65%، كما تزايد خلال الفترة نفسها بنسبة 94.2%. وبالرغم من اتجاه الدين العام للانخفاض سنة 2009، إلا أنه يظلّ مرتفعاً أيضاً، حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 327 دولاراً. هذا مع العلم بأن حجم الدين العام لم يرافقه زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي، ولا في حجم الصادرات السلعية والخدمية. ويلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ما تزال مرتفعة، وقدرت بنحو 26.8% في سنة 2009، أما نسبة هذا الدين إلى إجمالي الصادرات فهي أيضاً مرتفعة، وبلغت 230% أي 2.3 مرات ضعف حجم الصادرات من السلع والخدمات؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة أعباء السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعكس الأوضاع الصعبة التي تواجهها السلطة تجاه الوفاء بالتزاماتها، على الرغم من المنح وأموال الدعم.

ثانياً: موازنة السلطة المالية:

1. تطورات المالية العامة:

تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية على ثلاثة مصادر لتمويل إنفاقها، ويأتي في طليعتها الدعم الخارجي، كالمنح والمساعدات الخارجية، حيث يشكل ذلك 50-55% من دعم الموازنة، ثم إيرادات المقاصة (العائدات الإسرائيلية من الضرائب المستحقة للسلطة) والتي تعدّ المصدر الثاني في الأهمية، وأخيراً الإيرادات المحلية وتعدّ المصدر الثالث في الأهمية.

حققت ميزانية السلطة الفلسطينية، بعد المنح والمساعدات لسنة 2008، فائضاً مالياً قدره 269.8 مليون دولار، إلا أن الحكومة الفلسطينية واجهت الكثير من الصعوبات منذ بداية سنة 2009 في توفير السيولة اللازمة للإيفاء بالتزاماتها، مما أجبرها إلى اللجوء للبنوك المحلية للاقتراض، حيث استدانت 530 مليون دولار في شهر حزيران/ يونيو 2009[8]. واستمرت الأزمة المالية بسبب عدم انتظام تدفق المساعدات الخارجية نظراً للأوضاع والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية.

2. تطورات الأداء المالي لسنة 2009:

أ. الإيرادات:

بالنظر للجدول 8/7، بلغت الإيرادات المحلية المحصلة فعلاً لسنة 2009 ما مجموعه 585 مليون دولار. وبهذا، فإن حجم الإيرادات المحلية تقل بنسبة 6.4% مقارنة باستهداف الموازنة لها، وتقل بنسبة 22.9% عن ما تمّ تحصيله سنة 2008. ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة 19.7%، مقارنة مع ما رصد لها في الموازنة، وزيادة المتحصلات الضريبية بنسبة 10.4% فقط عن المبلغ المرصود لها في الموازنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8/7: الإيرادات العامة والمنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[9]

البيـان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
الإيرادات المحلية	**759.1***	**625**	**111.4**	**100.3**	**242.7**	**130.6**	**585**	**-6.4**	**-22.9**
– الإيرادات الضريبية	272.8	273	71.2	60.8	84.1	85.4	301.5	10.4	10.5
– الإيرادات غير الضريبية	486.2*	353	40.2	39.6	158.6	45.2	283.6	-19.7	-41.7
إيرادات المقاصة	**1,137**	**1,123**	**241.2**	**259**	**312**	**277.8**	**1,090**	**-2.9**	**-4.1**
مجموع الإيرادات العامة	**1,896.1**	**1,748**	**352.6**	**359.3**	**554.7**	**408.4**	**1,675**	**-4.2**	**-11.7**
الإرجاعات الضريبية (–)	-116.3	-118	-10.5	-4.1	-100.9	-11.1	-126.6	7.3	8.9
إجمالي صافي الإيرادات	1,779.8*	1,630	342.1	355.3	453.9	397.4	1,548.7	-5	-13
الدعم الخارجي والتمويل التطويري	**1,762.7**	**1,953**	**272**	**179.9**	**668.7**	**294.1**	**1,414.7**	**-27.6**	**-19.7**
مجموع الإيرادات العامة والدعم الخارجي والتمويل التطويري (بدون خصم الإرجاعات الضريبية)	**3,658.8**	**3,701**	**624.6**	**539.2**	**1,223.4**	**702.5**	**3,089.7**	**-16.5**	**-15.6**

* تضمّنت الإيرادات غير الضريبية وإجمالي الإيرادات المحلية في سنة 2008 مبلغ 197.1 مليون دولار، وردت كعوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني لتسديد ديون السلطة الوطنية الفلسطينية كما وأدرجت ضمن صافي التمويل من البنوك المحلية.

إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)

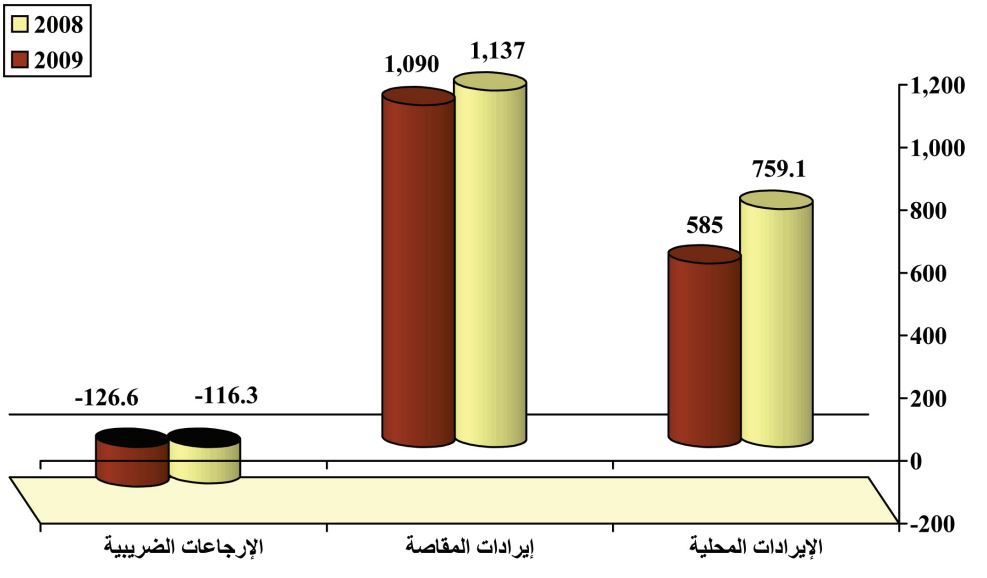

وبالنسبة لإيرادات المقاصة، فقد كانت في سنة 2008 حوالي 1,137 مليون دولار، وقد تمّ تحصيل ما مجموعه 1,090 مليون دولار في سنة 2009، وبهذا فإن إيرادات المقاصة انخفضت تقريباً بنسبة 2.9% باستهداف الموازنة لها؛ أما بالمقارنة مع متحصلات المقاصة في 2008، فإن نسبة الانخفاض تصل إلى 4.1% تقريباً. وبعد هذا التحليل نجد أن إجمالي صافي الإيرادات (مجموع الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، بعد حذف الإرجاعات الضريبية) قد انخفضت سنة 2009 وبنسبة 5% مقارنة باستهداف الموازنة لها وبنسبة 13% عما كانت عليه في سنة 2008، لتصبح 1,548.7 مليون دولار. ويوضح الشكل التالي تطور الإيرادات المحلية والمقاصة والعامة حسب أرباع سنة 2009.

تطور الإيرادات المحلية والمقاصة والعامة حسب أرباع سنة 2009 (بالمليون دولار)

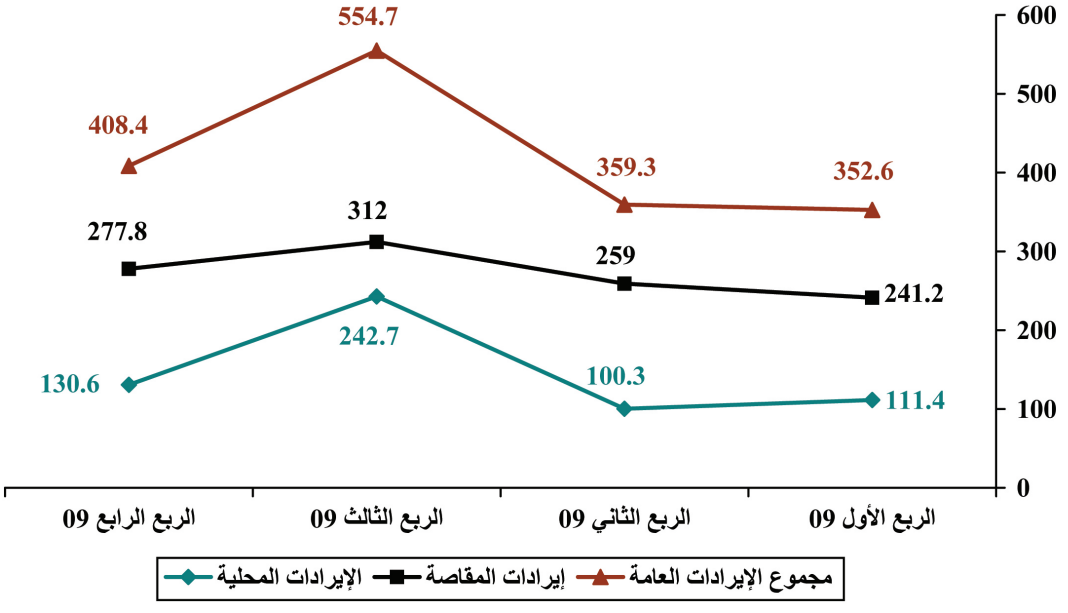

أما عن الدعم الخارجي والتمويل التطويري، التي وعدت به الدول المانحة السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تراجع منذ نهاية سنة 2008، وبذلك دخلت السلطة الوطنية في أزمة مالية في النصف الأول من سنة 2009، دفعتها إلى تكثيف الجهود لحثّ الدول المانحة العربية منها والدولية على الوفاء بالتزاماتها، مما دفع الولايات المتحدة لتقديم مبلغ 198.5 مليون دولار لدعم ميزانية السلطة في شهر تموز/ يوليو 2009، ودفع المملكة العربية السعودية إلى تقديم ما قيمته 202.8 مليون دولار في شهر آب/ أغسطس أي في الربع الثالث لسنة 2009. وهنا، نلاحظ أن الربع الثالث شهد زيادة كبيرة في حجم الدعم الخارجي والتمويل التطويري، مقارنة بالربعين الأول والثاني، حيث بلغ حجم الدعم الخارجي فيه 668.7 مليون دولار، وكل ذلك من أجل إنقاذ السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمتها. هذا وقد بلغ إجمالي الدعم الخارجي ودعم المشاريع

التطويرية لسنة 2009 ما مجموعه 1,414.7 مليون دولار من الرصيد المحدد في الموازنة والبالغ 1,953 مليون دولار. وبهذا، فإن مجموع الدعم الخارجي والتمويل التطويري لسنة 2009 ظلّ منخفضاً بنسبة 27.6% مقارنة باستهداف الموازنة له، وهذا المبلغ ينخفض بنسبة 19.7% بالمقارنة مع ميزانية 2008.

ب. النفقات:

يعدّ بند الرواتب والأجور بند النفقات الرئيس لدى ميزانية السلطة، حيث شكل ما نسبته 54.1% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض لسنة 2008، وبالنظر للجدول 8/8 تبين أن ما تمّ صرفه فعلاً كرواتب وأجور في سنة 2009 بلغ 1,423.2 مليون دولار، وبهذا تكون قد تخطت المرصود لها في الموازنة بنسبة 0.9%، على الرغم من أنها انخفضت بقيمة 347.6 مليون دولار وبنسبة 19.6% عن ما تمّ صرفه سنة 2008. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها أن رواتب وأجور سنة 2008 تضمّنت دفعات نقدية متأخرة لم يتمّ صرفها في مواعيدها السابقة، لذا جاءت نفقات سنة 2009 عالية نسبياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النفقات العامة على الأجور والرواتب لسنة 2009 اقترنت بسياسة إصلاحية نحو تقليص النفقات العامة المتضخمة، وذلك بالحدّ من التعيينات الحكومية الجديدة والبدلات النقدية والترقيات، مع تشجيع ترك الخدمة بالاستفادة من تيسيرات ومزايا التقاعد المبكر، هذا إضافة إلى حالات من وقف صرف الرواتب لبعض العاملين في إطار الأوضاع المرتبطة بالانقسام الفلسطيني.

جدول 8/8: النفقات العامة والتطويرية 2008-2009 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[10]

البيان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
الرواتب والأجور	1,770.8	1,410	321.3	341.1	509	251.8	1,423.2	0.9	-19.6
نفقات غير الأجور	1,055	1,290	328.2	221.6	327.9	264	1,141.7	-11.5	8.2
صافي الإقراض	447	380	76.5	81.7	115.3	81.2	354.7	-6.7	-20.6
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**3,272.7**	**3,080**	**726**	**644.3**	**952.2**	**597**	**2,919.5**	**-5.2**	**-10.8**
النفقات التطويرية	**(...)**	**503**	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**185.9**	**-63**	**(...)**

ملاحظة: العلامة (...) تعني غير متوفر.

نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)

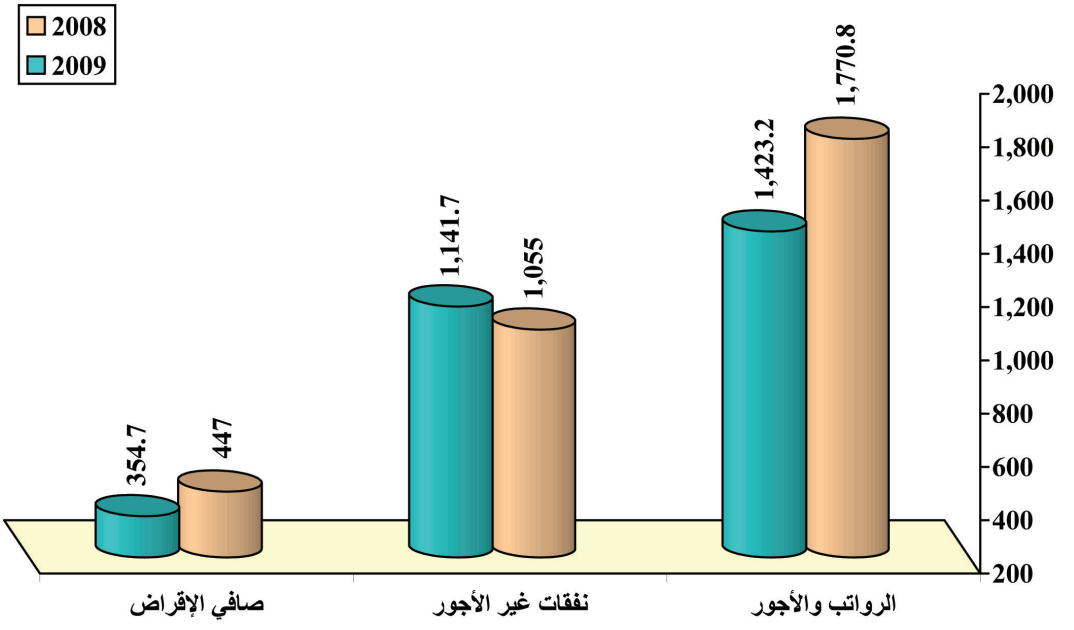

أما نفقات غير الأجور، والتي تشمل النفقات التشغيلية والتحويلية والرأسمالية، فقد شكلت 32.2% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض لسنة 2008، ورصد لها ضمن موازنة 2009 مبلغ 990 مليون دولار، وقد تمّ إضافة 300 مليون دولار لهذا البند بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2009/9/29، لتصبح 1,290 مليون دولار؛ وما تمّ صرفه فعلاً في سنة 2009 بلغ 1,141.7 مليون دولار. وبهذا، فإن قيمة المصروف فعلاً انخفضت عن المرصود في الموازنة بقيمة 148.3 مليون دولار وبنسبة 11.5%، وإذا ما قورن هذا المصروف بميزانية 2008 نجد أنه يزيد بمبلغ 86.7 مليون دولار وبنسبة 8.2%.

وبخصوص بند صافي الإقراض، فقد رصدت له موازنة 2009 حوالي 380 مليون دولار وهو أقل من ميزانية 2008 بمبلغ 67 مليون دولار. وقد بلغ صافي الإقراض لسنة 2009 حوالي 354.7 مليون دولار، أي أقل من الموازنة بمبلغ 25.3 مليون دولار وبنسبة 6.7%، وإذا ما قورن مع ميزانية 2008 فإنه يقلّ بنسبة 20.6%. ويوضح الشكل التالي تطور النفقات حسب أرباع سنة 2009.

تطور نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب أرباع سنة 2009 (بالمليون دولار)

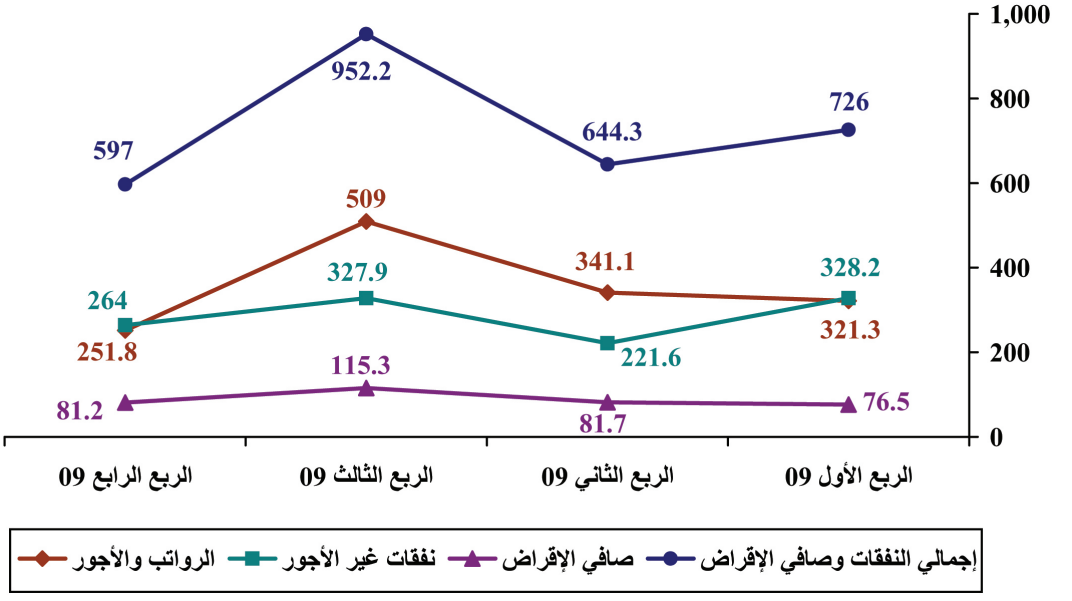

أما عن النفقات التطويرية الخاصة بالمشاريع، فقد خصصت لها موازنة سنة 2009 مبلغاً وقدره 503 ملايين دولار، وقد تمّ صرف مبلغ 8.7 ملايين دولار في الربع الأول لسنة 2009، ثم 61.8 مليون دولار في الربع الثاني، و56.8 مليون دولار في الربع الثالث، كما تمّ صرف مبلغ 58.6 مليون دولار في الربع الرابع من السنة نفسها. وبهذا تكون قيمة النفقات التطويرية الفعلية لسنة 2009 ما مجموعه 185.9 مليون دولار، أي ما يعادل 37% من قيمة المبلغ المرصود في الموازنة. ويعود سبب الانخفاض، الذي يقدر بنحو 63%، إلى أن الأولوية في الدعم والإنفاق تتجه نحو الرواتب والأجور وما في حكمها كمرتبة أولى، ثم للنفقات التشغيلية. ويبقى الالتزام بالإنفاق على المشاريع التطويرية رهن بما يتوفر من فوائض أو دعم.

ج. عجز الميزانية:

بلغ عجز الموازنة الجاري في سنة 2008، بعد خصم إجمالي النفقات من إجمالي صافي الإيرادات، 1,492.9 مليون دولار، وتُوقع حسب موازنة 2009 أن يهبط العجز، بحيث يصل إلى 1,450 مليون دولار، ولكن مع انخفاض الإيرادات المحصلة، وتأخر الدعم الخارجي في الربعين الأول والثاني لسنة 2009. وبالرغم من محاولة تقليص النفقات إلا أن قيمة العجز على مستوى سنة 2009 بلغت 1,370.9 مليون دولار، أي بنقص قدره 5.5% بالنسبة للمبلغ المرصود في الموازنة، وبنقص قدره 8.2% بالنسبة لميزانية 2008؛ وهذا ما يوضحه الجدول 8/9.

أما قيمة العجز بعد إضافة النفقات التطويرية لسنة 2009، فقد بلغ حوالي 1,556.8 مليون دولار، وبهذا يقل عن المبلغ المتوقع في الموازنة بنسبة 20.3%، ويعود ذلك لانخفاض قيمة النفقات التطويرية بشكل كبير. وعند إضافة الدعم الخارجي والتمويل التطويري إلى صافي الإيرادات، فإن إجمالي العجز شاملاً النفقات التطويرية في نهاية سنة 2009 يصل إلى 142.1 مليون دولار، في حين أنه كان من المتوقع حسب الموازنة التقديرية أن يتساوى إجمالي الإيرادات، شاملة الدعم الخارجي والتمويل التطويري، مع إجمالي النفقات، شاملة النفقات التطويرية؛ ويصبح العجز صفر. وقد لجأت السلطة الفلسطينية إزاء هذا الوضع إلى الاقتراض من البنوك المحلية الفلسطينية لسداد قيمة العجز، وتبقّى لديها في نهاية العام فائض قدره 33.8 مليون دولار (انظر جدول 8/9).

جدول 8/9: تطور رصيد الميزانية الفعلية لسنة 2009 ومقارنتها مع الموازنة التقديرية سنة 2009 وميزانية سنة 2008 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[11]

البيان	ميزانية 08 (فعلي)	موازنة 09	أرباع سنة 2009 (فعلي)				مجموع الأرباع	التغير بالنسبة لموازنة 09 %	التغير بالنسبة لميزانية 08 %
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع			
عجز الموازنة الجاري قبل الدعم الخارجي (بدون نفقات تطويرية)	-1,492.9	-1,450	-383.9	-289.1	-498.3	-199.6	-1,370.9	-5.5	-8.2
عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية (قبل الدعم الخارجي)*	(...)	-1,953	-392.6	-350.8	-555.2	-258.2	-1,556.8	-20.3	(...)
عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية (بعد الدعم الخارجي والتمويل التطويري)**	(...)	0	-120.6	-170.9	113.5	35.9	-142.1	∞	(...)
الاقتراض من البنوك المحلية لسداد العجز			90.6	225.3	-175.6	35.5	175.8		
الرصيد المتبقي (النهائي)			-30	54.4	-62	71.4	33.8		

ملاحظة: الإشارة (∞) تعني ما لانهاية، وهي خارج قسمة مجموع الأرباع لسنة 2009 مقارنة بموازنة 2009 التي كانت قيمتها صفر.

* عجز الموازنة الجاري شامل النفقات التطويرية قبل الدعم الخارجي: صافي الإيرادات – (إجمالي النفقات + النفقات التطويرية).

** عجز الموازنة شامل النفقات التطويرية بعد الدعم الخارجي ودعم النفقات التطويرية (صافي الإيرادات + الدعم الخارجي – إجمالي النفقات).

وبحسب مشروع الموازنة العامة لسنة 2010، والتي يبلغ حجمها حوالي 3.8 مليارات دولار، فإن هناك عجزاً متوقعاً يبلغ حوالي 1,211 مليون دولار، ويشكل 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأدنى منذ سنة 2000. كما تتوقع الموازنة العامة لسنة 2010 نمواً بنسبة 20% في إجمالي الإيرادات المحلية، لتتجاوز ملياري دولار، وهو أعلى مستوى تصله منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية قبل 17 عاماً[12].

ثالثاً: العمل والبطالة:

1. القوى العاملة ونسبة المشاركة والبطالة:

تعاني الضفة والقطاع من الحصار المفروض عليهما منذ أكثر من سنتين، ومن إغلاق المعابر، ومن انقسام سياسي واجتماعي واقتصادي بينهما من ناحية، وفصل قطاع غزة عن العالم الخارجي من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه انخفاض حجم التجارة، وتدهور مستوى المعيشة، وزيادة الغلاء والفقر وارتفاع نسبة البطالة.

جدول 8/10: توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب قوة العمل والجنس[13]

البيـــان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
إجمالي القوى العاملة	**896,100**	**41.4**	**934,000**	**41.4**	**949,800**	**41.7**	**955,400**	**41.6**	**963,500**	**41.5**
ذكور	735,600	67.3	761,900	66.9	767,200	66.7	780,600	67.2	790,000	67.3
إناث	160,500	15	172,100	15.4	182,600	16.2	174,800	15.4	173,500	15.1
خارج القوى العاملة	**1,268,600**	**58.6**	**1,321,100**	**58.6**	**1,327,000**	**58.3**	**1,343,200**	**58.4**	**1,357,200**	**58.5**
ذكور	357,400	32.7	377,800	33.1	383,500	33.3	381,300	32.8	383,200	32.7
إناث	911,200	85	943,300	84.6	943,500	83.8	961,900	84.6	974,000	84.9
المجموع	**2,164,700**	**100**	**2,255,100**	**100**	**2,276,800**	**100**	**2,298,600**	**100**	**2,320,700**	**100**

توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر حسب قوة العمل نهاية سنة 2009

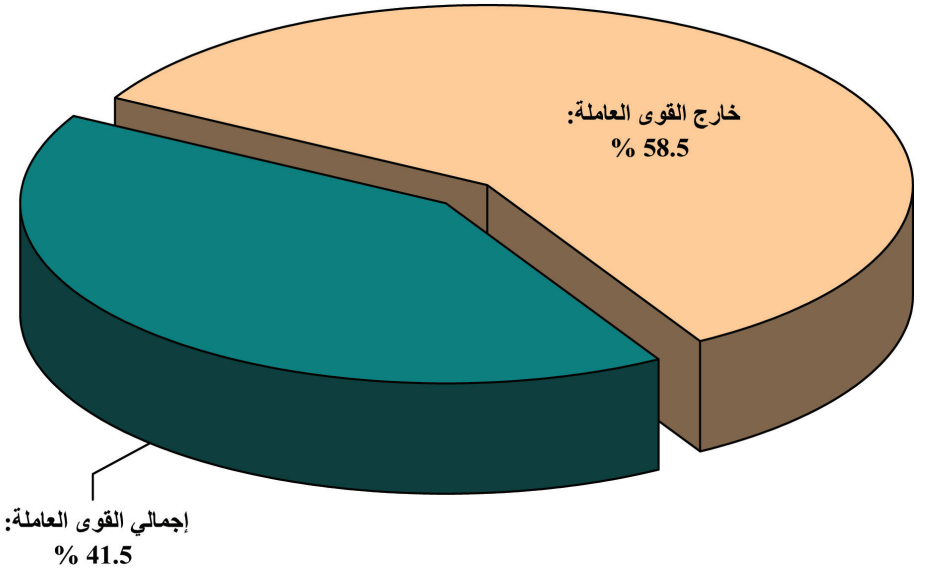

توزيع الأفراد 15 عاماً فأكثر حسب قوة العمل والجنس نهاية سنة 2009 (%)

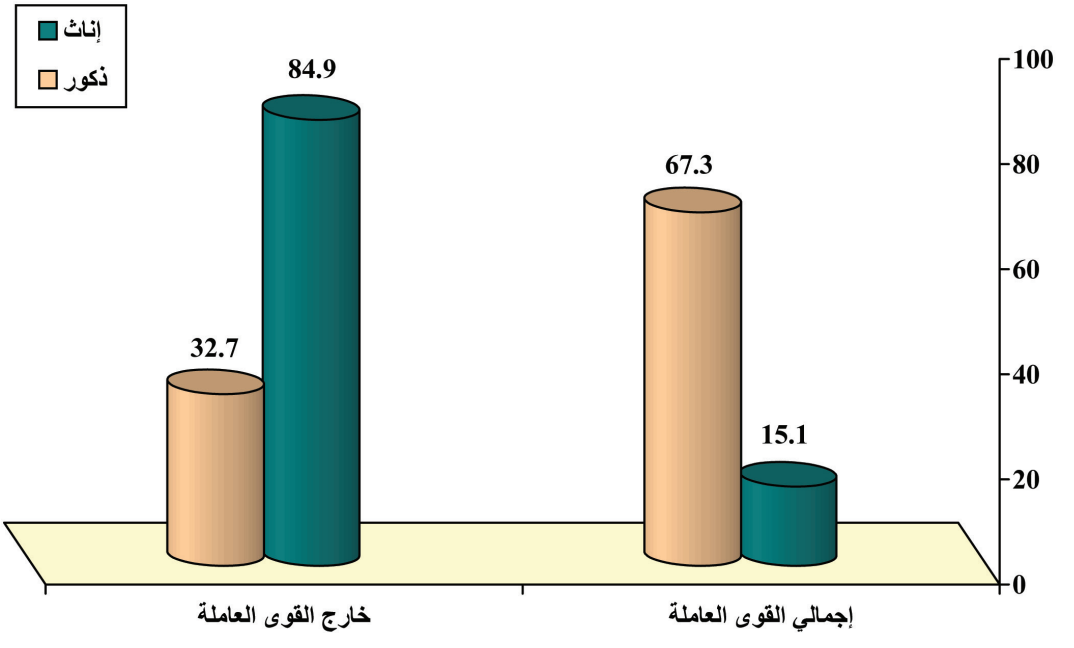

يبين الجدول 8/10 أن إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من نحو 896 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2008، بنسبة 41.4% من عدد الفلسطينيين فوق 15 عاماً والبالغ 2,164,700 فرد، إلى حوالي 964 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009، بنسبة 41.5% من عدد الفلسطينيين فوق 15 عاماً والبالغ 2,320,700 فرد.

وقد ارتفع عدد الذكور داخل القوى العاملة من 736 ألفاً تقريباً في الربع الرابع لسنة 2008، إلى 790 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009، إلا أنه حافظ على النسبة نفسها؛ أي 67.3% من مجمل عدد الذكور 15 عاماً فأكثر. وكذلك الأمر بالنسبة للإناث داخل القوى العاملة، حيث ارتفع عددهن من 161 ألفاً تقريباً في الربع الرابع لسنة 2008 بنسبة 15%، إلى حوالي 174 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2009 بنسبة 15.1%.

وعند مقارنة نسبة المشاركين في القوى العاملة للفترة 2008-2009، نجد أنها قد ارتفعت من 41.3% إلى 41.6% على التوالي ومن 875 ألفاً إلى حوالي 946 ألفاً، وذلك حسب ما يوضح الجدول 8/13.

جدول 8/11: توزيع القوى العاملة 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة[14]

البيـــان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
البطالة	**250,400**	**27.9**	**236,900**	**25.4**	**211,100**	**22.2**	**246,200**	**25.8**	**239,300**	**24.8**
الضفة الغربية	119,600	19.8	120,800	19.5	103,200	15.9	114,900	17.8	119,000	18.1
قطاع غزة	130,800	44.8	116,100	37	107,900	36	131,300	42.3	120,300	39.3
العمالة التامة	**588,400**	**65.7**	**641,800**	**68.7**	**680,400**	**71.6**	**660,400**	**69.1**	**660,800**	**68.6**
الضفة الغربية	447,600	74.1	461,700	74.4	507,000	78	495,500	76.9	491,200	74.8
قطاع غزة	140,800	48.2	180,100	57.5	173,400	57.7	164,900	53.1	169,600	55.3
العمالة المحدودة	**57,300**	**6.4**	**55,300**	**5.9**	**58,300**	**6.2**	**48,800**	**5.1**	**63,400**	**6.6**
الضفة الغربية	36,800	6.1	37,900	6.1	39,400	6.1	34,400	5.3	46,700	7.1
قطاع غزة	20,500	7	17,400	5.5	18,900	6.3	14,400	4.6	16,700	5.4
المجموع	**896,100**	**100**	**934,000**	**100**	**949,800**	**100**	**955,400**	**100**	**963,500**	**100**

توزيع القوى العاملة 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع نهاية سنة 2009

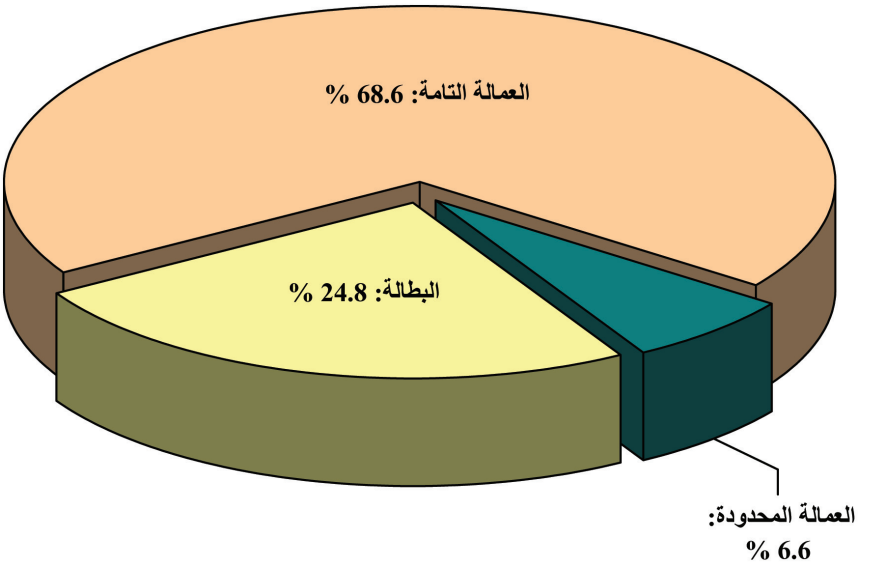

مقارنة بين الضفة والقطاع للقوى العاملة 15 عاماً فأكثر نهاية سنة 2009 (%)

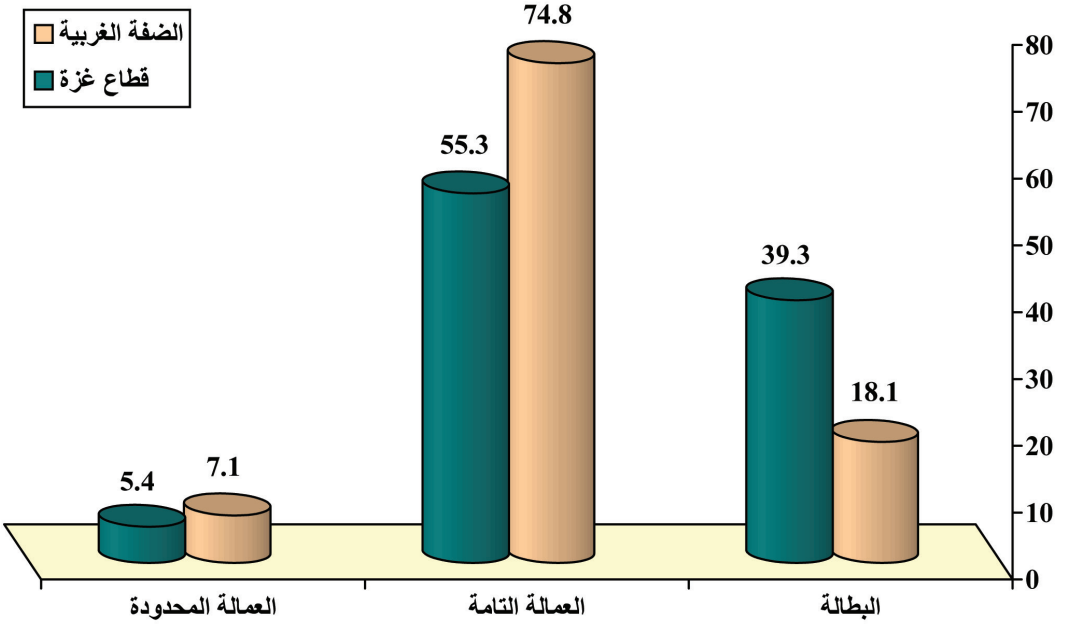

أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين لم يعملوا، ولكنهم يبحثون عن عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة من 27.9% في الربع الرابع لسنة 2008 إلى 24.8% في الربع الرابع لسنة 2009، وهذا يعني تحسناً في مستوى التشغيل. وقد كان الانخفاض ملحوظاً في

قطاع غزة حيث انخفضت النسبة من 44.8% في الربع الرابع لسنة 2008 إلى 39.3% في الربع الرابع لسنة 2009.

وحسب مسوحات القوى العاملة التي قام بها مركز الإحصاء الفلسطيني، فقد سجلت محافظة الخليل أعلى نسبة بطالة على مستوى الضفة الغربية في الربع الرابع لسنة 2009، حيث بلغت 23.6%، أما على مستوى قطاع غزة، فقد احتلت محافظة خان يونس الصدارة وبنسبة 50.4%[15].

جدول 8/12: معدل بطالة الأفراد 15 عاماً فأكثر في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئات العمرية[16]

الفئة العمرية	الربع الرابع 2008 %	الربع الأول 2009 %	الربع الثاني 2009 %	الربع الثالث 2009 %	الربع الرابع 2009 %
19-15	43	39.4	28.7	39	38.2
24-20	41.1	39	38.6	41.8	40.4
29-25	30.1	28.8	27.6	33.2	29.1
34-30	22.7	20.6	17.9	19.9	19.4
39-35	22.3	19.5	13.7	16.8	17.1
44-40	21.7	19.5	15.8	16.8	16.3
49-45	19	16.4	14.1	16.9	17.9
50 فأكثر	20.1	16.7	13.7	14.2	15.9

معدل بطالة الأفراد 15 عاماً فأكثر في القوى العاملة حسب الفئات العمرية (%)

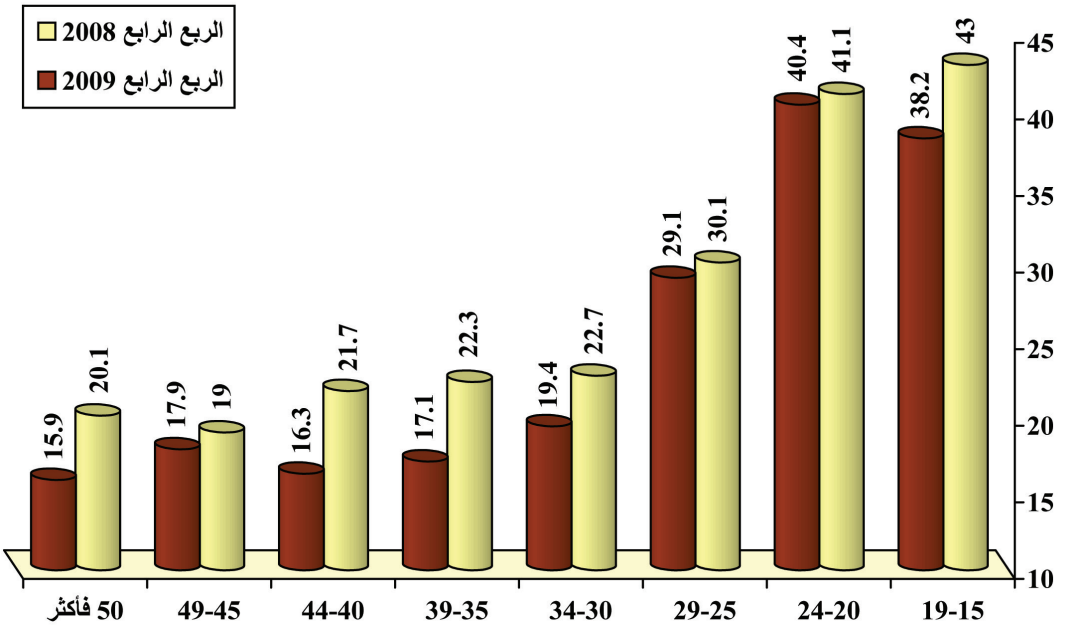

ويوضح الجدول 8/12 أن معدل البطالة قد تركز بين فئة الشباب 15-29 عاماً؛ حيث سجلت الفئة الشبابية 15-19 عاماً أعلى نسبة بطالة في الربع الرابع لسنة 2008 بنسبة 43%، ثم انخفضت إلى 38.2 في الربع الرابع لسنة 2009، تليها الفئة 20-24 عاماً التي بلغت نسبة البطالة فيها 41.1% في الربع الرابع لسنة 2008، و40.4% في الربع الرابع لسنة 2009.

جدول 8/13: مقارنة الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية لسنتي 2008 و2009[17]

السنة	2008		2009*	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
قوة العمل (15 عاماً فأكثر)	**875,000**	**41.3**	**946,400**	**41.6**
البطالة في الفئة العمرية 15-55 عاماً	**227,000**	**26**	**231,400**	**24.5**
– الضفة الغربية	112,000	19	112,967	17.7
– قطاع غزة	115,000	40.6	118,433	38.4

* تمّ حسابه عن طريق تقديرات الباحث.

الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع لسنتي 2008 و2009 (%)

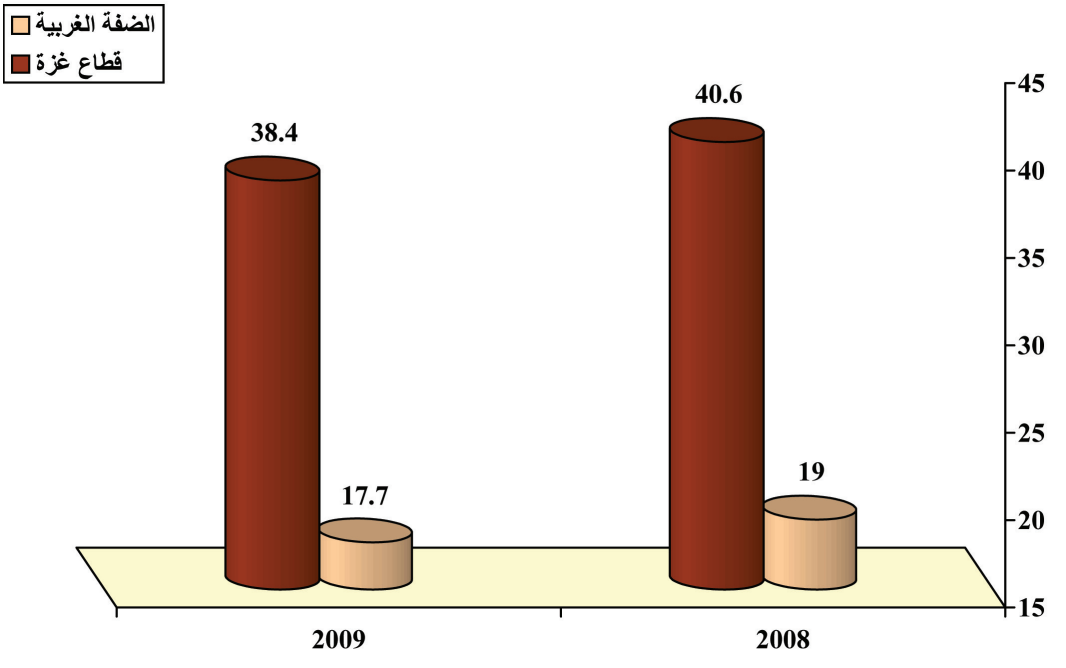

بالنظر إلى الجدول 8/13، حيث توقع الباحث أن تصل نسبة البطالة لسنة 2009 إلى 24.5%، وإذا ما تمّت مقارنة نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل لسنتي 2008 و2009، نجد أن نسبة البطالة انخفضت من 26% سنة 2008 إلى 24.5% سنة 2009، وهي نسبة منخفضة

وبعدد 4,400 شخصاً. وقد توزعت نسبة البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن المتوقع أن لا تتعدى 17.7% في الضفة الغربية لسنة 2009 مقارنة بـ 38.4% في قطاع غزة، بينما في سنة 2008 كانت نسبتها 19% في الضفة الغربية و40.6% في قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي، فقد أشارت نتائج المسح إلى ارتفاع عدد العاملين في الضفة والقطاع فيما بين الربعين؛ الرابع لسنة 2008 والأول لسنة 2009، بمقدار 51 ألف عامل تقريباً، ليصل إلى حوالي 697 ألف عامل في الربع الأول لسنة 2009، مقارنة بحوالي 646 ألفاً في الربع الرابع لسنة 2008. وقد ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع في الربع الثاني بمقدار 42 ألف عامل ليصبح العدد حوالي 739 ألفاً. وبالنظر إلى مسوحات الربع الثالث لسنة 2009، نجد انخفاضاً بمقدار 30 ألف عامل ليصبح العدد 709 آلاف تقريباً؛ في حين وصل عدد العاملين في الربع الرابع لسنة 2009 إلى 724 ألف عامل تقريباً على مستوى الضفة والقطاع.

جدول 8/14: توزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي للربع الرابع 2008 وأرباع سنة 2009[18]

البيان	الربع الرابع 2008		الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الزراعة والصيد والحراجة	83,941	13	81,561	11.7	90,860	12.3	75,884	10.7	89,801	12.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	71,673	11.1	87,835	12.6	84,212	11.4	83,686	11.8	91,249	12.6
البناء والتشييد	69,735	10.8	77,378	11.1	90,860	12.3	86,522	12.2	82,559	11.4
التجارة والمطاعم والفنادق	129,786	20.1	128,963	18.5	135,182	18.3	141,840	20	142,667	19.7
النقل والمواصلات والاتصالات	36,159	5.6	39,038	5.6	39,151	5.3	41,843	5.9	43,452	6
الخدمات والفروع الأخرى	254,406	39.4	282,325	40.5	298,435	40.4	279,425	39.4	274,472	37.9
إجمالي أعداد العاملين	**645,700**	**100**	**697,100**	**100**	**738,700**	**100**	**709,200**	**100**	**724,200**	**100**

توزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادي نهاية سنة 2009

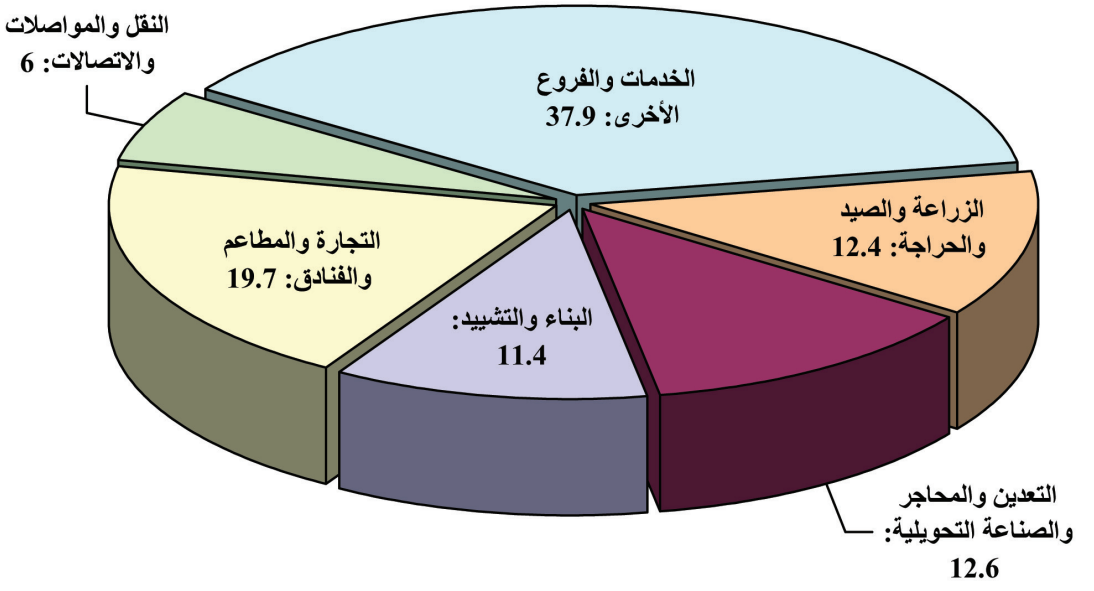

يظهر الجدول 8/14 أن قطاع الخدمات والفروع الأخرى يحتل أعلى نسبة تشغيل في الضفة والقطاع، سواء في الربع الرابع لسنة 2008 أم على مستوى أرباع سنة 2009 ككل، وهي نسبة لا تقل عن 37.9% ولا تزيد عن 40.5%، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة لا تتعدى 20.1% ولا تقل عن 18.3% على مستوى الربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009، ثم يأتي قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، وقطاعات البناء والتشييد والزراعة والصيد والحراجة، وهي متقاربة في النسب التي تتراوح بين 10.7% و13%. أما قطاع النقل والمواصلات والاتصالات فهو يستوعب أقل نسبة من العمالة والتي تتراوح بين 5.3% و6%.

2. الفقر:

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية قد بلغ 34.6%، موزعين بواقع 23.6% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة، وشكّل الأطفال الذين يعانون من حالة الفقر ما نسبته 41.9%، بواقع 28.8% في الضفة الغربية و61.4% في قطاع غزة. ونوه الجهاز المركزي إلى أن ما يقارب 800 ألف طفل فلسطيني يعانون من الفقر و33 ألف طفل مارسوا عمالة الأطفال خلال سنة 2007.

وأشارت بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لسنة 2007، إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية وفقاً لأنماط الدخل بلغ 57.3%، بواقع 59.3% للأسر التي يوجد لديها أطفال

مقابل 47.2% للأسر التي ليس لديها أطفال. أما على مستوى المنطقة، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأسر في الضفة الغربية 47.2%، بواقع 48.6% للأسر التي لديها أطفال مقابل 41.3% للأسر التي ليس لديها أطفال. وفي قطاع غزة فقد بلغت نسبة الفقر 76.9%، بواقع 78.9% للأسر التي لديها أطفال مقابل 63.7% للأسر التي ليس لديها أطفال[19].

ويبدو أن نسبة الفقر شهدت تصاعداً ملحوظاً في قطاع غزة بسبب اشتداد الحصار، وبسبب الحرب الإسرائيلية عليه. فقد ذكر محمد اشتيه، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR)، في 2009/2/24 أن نسبة الفقر في قطاع غزة وصلت إلى 85%[20]. كما أشار تقرير لجامعة الدول العربية، صدر في أيلول/ سبتمبر 2009، إلى أن أكثر من 80% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر مع ارتفاع معدلات البطالة إلى 60%[21]. وهو ما أكده تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) من أن الفقر يؤثر على 90% من سكان القطاع[22].

رابعاً: الإنتاج الصناعي والزراعي:

1. النشاط الصناعي:

جدول 8/15: الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الصناعي 1999، 2008، 2009 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[23]

السنة	1999		*2008		**2009	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
التعدين والمحاجر	35.7	5.5	21.5	3	22.7	3
الصناعة التحويلية	566.4	86.4	539.3	75.2	566.9	75.2
المياه والكهرباء	53.4	8.1	156.7	21.8	164.7	21.8
المجموع	**655.5**	**100**	**717.5**	**100**	**754.3**	**100**

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

يعدّ النشاط الصناعي أحد أبرز مؤشرات التقدم الاقتصادي، إذ إن الدول المتقدمة في العالم قد حققت إنجازاتها من خلال النشاط الصناعي، باعتباره النشاط القادر على إنتاج كمٍّ هائل من المنتجات، وبكميات ضخمة، حيث ترتفع إنتاجية العمل بشكل كبير مع استخدام الآلات والتقنية الحديثة. غير أن هذه الإنجازات مرهونة بالمناخ الاقتصادي المناسب، وبوفرة الموارد الاقتصادية،

وبإبداعات الرواد من رجال الأعمال والصناعيين. وبحكم غياب المناخ الاقتصادي الملائم من حيث الحصار والإغلاقات الخانقة، والممارسات الإسرائيلية القاسية، والحرب على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)؛ فقد تراجع النشاط الصناعي الفلسطيني بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الأقصى؛ غير أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي عادت تقريباً في سنة 2009 إلى ما كانت عليه سنة 1999، حيث بلغت 14.7% سنة 2009 مقارنة بـ 14.5% سنة 1999، مع ملاحظة أنه عبر عشر سنوات كاملة لم يستطع أن يتجاوز 15% على مدى الفترة بأكملها.

تضمّ الصناعة ثلاثة فروع رئيسة هي: التعدين، واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، ولكل منها أهمية في النشاط الاقتصادي، وتأتي في طليعتها الصناعات التحويلية، غير أنه يلاحظ أن لهذه الفروع إسهامات متباينة في مجمل الصناعة، بسبب الاتجاهات المتنافرة في مجالات النمو. إذ إن إمدادات المياه والكهرباء والغاز قد حققت نمواً عالياً عبر الفترة 1999-2009 بلغ 208.4%، مع زيادة ملحوظة فيما بين سنتي 2008 و2009 بلغت 5.1%، وذلك من منظور أهمية هذا النشاط في طلب المستهلكين الذي يتزايد عاماً بعد آخر، والذي يمثل حاجة ضرورية ملحة للمستهلك والمنتج على حدٍّ سواء، وذلك بخلاف الوضع بالنسبة للتعدين واستغلال المحاجر الذي تناقصت أهميته النسبية بشكل كبير، مقارنة بمجموع النشاط الصناعي من 5.5% إلى 3% عبر السنوات العشرة المشار إليها، حيث تراجع بنسبة 36.4%، ويعود ذلك أيضاً إلى العراقيل العديدة التي تواجه هذا النشاط في مجالي التصدير للخارج واحتياجات السوق المحلية المرتبطة بنشاط البناء والإنشاءات. أما الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية فقد حافظ تقريباً على مستواه خلال الفترة 1999-2009، إذ تغير من 566.4 مليون دولار إلى 566.9 مليون دولار، وهو ما يعني أن الاحتلال الإسرائيلي يمنع هذه الصناعات من النمو الطبيعي، حيث لم تحصل أي عملية نمو حقيقية طوال السنوات العشرة الماضية.

2. النشاط الزراعي:

يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة باعتباره المصدر الرئيس للغذاء، وتوفير فرص العمل والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من تراجع دوره خلال العقود الماضية، إذ أسهم بنحو 4.8% فقط من هذا الناتج سنة 2009 مقارنة بنسبة 5.9% في سنة 2008، و10.4% سنة 1999، كما يوضح الجدول 8/16. ويعدّ القطاع الزراعي من أبرز مكونات التجارة الخارجية، وتصل نسبة صادرات الحاصلات الزراعية إلى 22% من إجمالي الصادرات التي تمرّ عبر أربعة معابر في الضفة الغربية هي: الجلمة، والطيبة، وبيتونيا، وترقوميا[24]. أما في قطاع غزة فإن الصادرات الزراعية محدودة للغاية، وكانت في سنة 2009 عند أدنى مستوى لها، واقتصرت على محصولي الزهور والفراولة، ويتمّ تصديرها عبر معبر كفار سالم جنوبي القطاع، عند نقطة التقاء الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية.

وكان النشاط الزراعي قد حقق ناتجاً قدره حوالي 471 مليون دولار سنة 1999، وشكل نسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح الجدول 8/16، ثم تراجع بشكل حادّ في السنوات اللاحقة مع تقلب قيمته من سنة لأخرى، إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2009، حيث بلغ نحو 249 مليون دولار فقط، ممثلاً 52.8% من قيمته سنة 1999، أي بتراجع يبلغ نحو 47.2% خلال الفترة 1999-2009.

جدول 8/16: حجم الناتج الزراعي ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 1999-2009 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[25]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008*	2009**
الزراعة والصيد	470.7	403.6	340.8	251.3	297.6	296.7	236.2	240.3	252.2	286.1	248.5
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	10.4	9.8	9.1	7.7	7.9	7.1	5.2	5.6	5.6	5.9	4.8

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

نسبة إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي – سنوات مختارة (%)

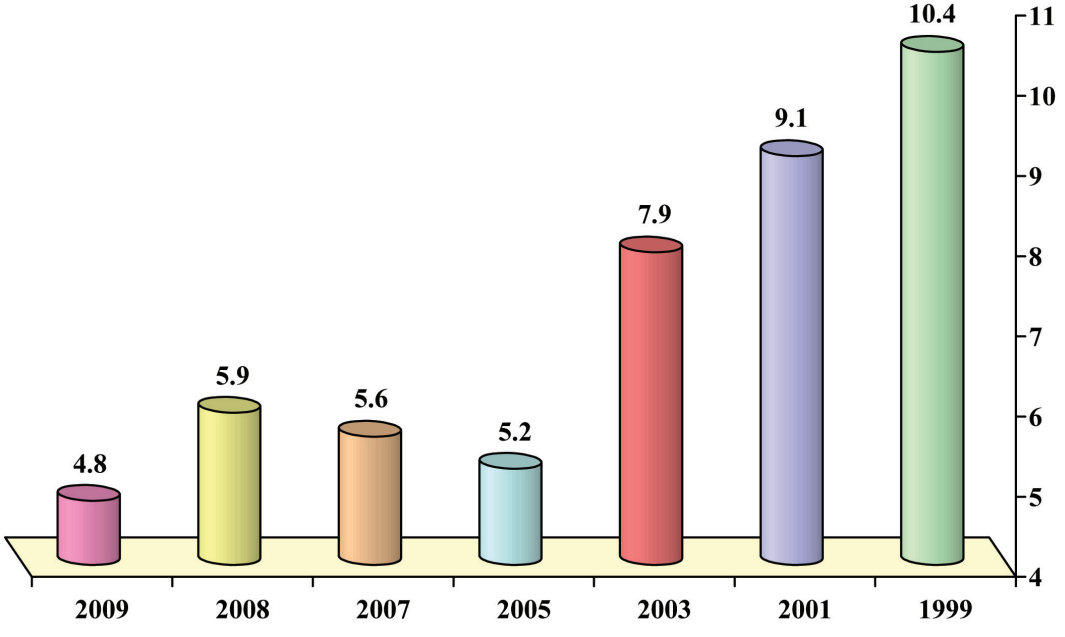

أ. معوقات النشاط الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تأثر هذا النشاط بشكل كبير بعوامل عديدة أبرزها:

1. بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية في جانبيها الشرقي والغربي، مما جعله يقتطع مساحات شاسعة من الأراضي، تصل نسبتها إلى أكثر من 18% من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يعني حرمان الفلسطينيين من استغلال هذه الأراضي أو الاستفادة منها، وحرمانهم من مصادر أرزاقهم.

2. تنامي بناء المستعمرات واستمرار التوسع فيها، مع زيادة أعداد المستوطنين القاطنين فيها، وذلك على حساب أراضي الفلسطينيين.

3. استمرار إقامة الحواجز العسكرية في مداخل المدن ومخارجها، والتي تعرقل حركة المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية مما يعرضها للتلف، ويزيد من تكلفتها. فهناك ممارسات إسرائيلية غير مبررة تستهدف المصدّرين، كتكرار عملية التنزيل والتحميل واستخدام الكلاب في فحص المنتجات، وتحديد المعبر المخصص للمرور، بالرغم من وجود معابر أقرب، ومن ثم إجبار الشاحنات على قطع مسافات بعيدة.

4. العراقيل التي تحدّ من حركة التصدير والاستيراد عبر المعابر والجسور والموانئ، وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالوصول إلى الموانئ البحرية الإسرائيلية، إذ تمارس عمليات تفتيش مكثفة بمبررات أمنية تؤخر عملية الاستيراد والتصدير.

5. الاعتداءات اليومية المتكررة للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية وعلى المزارعين، بما في ذلك الاعتداء الجسدي، مع سلب المحاصيل، وقطع الأشجار وحرقها، ومنع هؤلاء المزارعين من ممارسة نشاطهم الزراعي المعتاد، وخاصة في مواسم الحصاد وقطف الزيتون. وتصب هذه الممارسات في مجال إدخال الرعب في قلوب المزارعين، ودفعهم لترك الأراضي دون زراعة، ومن ثم الرحيل عنها توطئة لتسهيل استيلاء المستوطنين عليها.

6. السيطرة على المصادر المائية في الضفة والقطاع، فاستناداً إلى تقرير أمنيستي Amnesty International الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، فإن الاحتلال يستخدم نسبة عالية من حقوق الفلسطينيين المائية، ويحرمهم من استخدام مياه نهر الأردن[26]. مع ملاحظة أن حصة الفلسطينيين المسموح بها في المياه لا تتجاوز 120 مليون متر مكعب سنوياً مقابل 700 مليون متر مكعب تستولي عليها "إسرائيل"[27]، مما يعكس حقيقة سيطرة "إسرائيل" على المياه الفلسطينية، وحرمان أصحابها من حقوقهم. كذلك، فهناك عراقيل تعوق تحسين

جودة مياه الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة، حيث يعدّ ملوثاً بنسبة 90-95% وغير صالح للاستخدام الآدمي[28]، وتتمثل هذه العراقيل في منع استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل محطات الصرف الصحي، وحفر آبار المياه الجوفية الجديدة، إضافة إلى النقص في قطع الغيار، التي تستخدم بديلاً عن القطع التالفة.

ب. نتائج الممارسات الإسرائيلية على القطاع الزراعي:

1. استمرار اقتطاع مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وانطلاقاً من المخططات الإسرائيلية المعلنة، فإن إنشاء الجدارين العازلين في شرق الضفة وغربها سوف يجعل الأرض المتبقية للفلسطينيين في حدود 45-50% فقط من مساحتها الإجمالية.
2. تراجع كبير في فرص العمل، مع استمرار ارتفاع مستويات البطالة، مما يعني تراجعاً كبيراً في الدخل الزراعي الفلسطيني، الناشئ عن تردي الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع، وتدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها إلى خط الفقر.
3. زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي، وخفض مستوى الجودة، وتراجع القدرة التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الإسرائيلية.
4. ارتفاع قيمة الخسائر والأضرار المباشرة، سواء تلك المقترنة بالحواجز العسكرية وغيرها من المعوقات، أو تلك الناشئة عن الحرب على قطاع غزة واستمرار حالة الحصار، لتصل قيمة هذه الخسائر والأضرار المباشرة إلى 120 مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية، و240 مليون دولار أمريكي في قطاع غزة.
5. تردي حالة الأمن الغذائي، حيث يتوقع أن يرتفع مستوى العجز في الأمن الغذائي إلى 25% في الضفة الغربية، وإلى 61% في قطاع غزة.

ج. الفرص الضائعة في النشاط الزراعي الفلسطيني الناشئة عن المعوقات الإسرائيلية:

يقدر البنك الدولي أن هناك إمكانية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع بنسبة 10%، أي أن هذا الناتج يمكن أن يرتفع من 4,896 مليون دولار في سنة 2009 إلى 5,386 مليون دولار عند حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية الكاملة. ويرى البنك الدولي أيضاً أن هناك إمكانية للارتقاء بمستوى النشاط الزراعي الفلسطيني، حيث يمكن أن تزداد مساحة الأرض المزروعة إلى 700 ألف دونم بدلاً من 240 ألف دونم في الوقت الحالي، أي بزيادة تبلغ 460 ألف دونم وبنسبة 192%، مما يتيح في الوقت نفسه زيادة كبيرة في فرص العمل تصل إلى 110 آلاف وظيفة جديدة[29].

خامساً: انعكاسات الارتباط الاقتصادي بالدولة العبرية

تتعدد صور الارتباط الاقتصادي الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي بحكم سيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية، وتأثيره المباشر في عملية صناعة القرار الفلسطيني. وفيما يلي بعض أشكال التبعية للدولة العبرية:

1. استمرار بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة في ظلّ سلطة الحكم الذاتي وبدون سيادة:

أدى الوضع السياسي القائم إلى حدوث تنافر بين السلطة المفترض قيامها والصلاحيات الفعلية المتاحة لها، وهو تناقض يعيشه المستثمر الداخلي والمستثمر القادم من الخارج، فاحتياجات المستثمر لا تقتصر على ترخيص السلطة الفلسطينية للبدء في العمل بل على موافقة السلطات الإسرائيلية أيضاً لاستيراد التجهيزات والخبرات الفنية من الخارج، مما يعني أن هناك تداخلاً كبيراً بين الاقتصاد والسياسة، بحيث يتعذر النهوض بالاقتصاد الفلسطيني دون حلّ سياسي مع "إسرائيل". لذلك، فيتعذر إنجاز أي خطة تنموية ناجحة في الضفة والقطاع دون التوصل إلى حلّ سياسي دائم في هذه المنطقة، مما يعني أيضاً ترابط التنمية الاقتصادية مع الحلّ السياسي للقضية الفلسطينية. لذا، فإن المراهنة على تطوير الارتباط بين الفلسطينيين و"إسرائيل" تجارياً واقتصادياً، بعيداً عن الحلّ النهائي، سيكون محكوماً عليه بالفشل، وهذا ما جرى تأكيده على المستوى الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أوضح محمد مصطفى، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية، أن القفز عن الحلّ السياسي القائم على مبدأ الدولتين إلى مصطلح السلام الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق من دون استقرار وسلام سياسي[30]. ويشكك تقرير الأونكتاد في مشروع السلام الاقتصادي الذي أعلنته "إسرائيل" في وقت مبكر من سنة 2009، من حيث مدى اختلاف الأفكار الجديدة مقارنة بما سبقها من ممارسات ضارة، عبر سياسة إسرائيلية راسخة نحو الاقتصاد الفلسطيني. ومن ثم يوصي التقرير بالتحول عن السياسات الدولية التقليدية التي عجزت عن مواجهة أطر وسياسات الاحتلال، ويدعو إلى نموذج بديل يعترف بالحقائق المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، وبحتمية عدم التوافق بين الاحتلال من جهة والتنمية من جهة أخرى. وقد أكد تقرير الأونكتاد بشكل واضح ضرورة منح الفلسطينيين السيادة اللازمة على الأرض والمياه والحدود[31].

2. حرص "إسرائيل" الكامل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني:

تحرص "إسرائيل" على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرتها، من أجل استمرارها في التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن هذه الممارسات، ولهذا الغرض فقد عمدت إلى السير في مسارين في آن واحد، يتمثل الأول في عزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي، العربي والدولي على

حدّ سواء، وجعل المعاملات معه في أضيق نطاق ممكن. ويتمثل الثاني في جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي كخيار وحيد وبشكل مباشر. وقد أخذ هذا التوجه وضعه التطبيقي في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية سنة 1967، ثم تجسد ذلك بشكل محدد وموثق ضمن اتفاقيات أوسلو الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993، ثم بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the PLO (Paris Protocol) الموقع سنة 1994، لكي يحصر مسارات العمل الاقتصادي على نحو يربط الاقتصاد الفلسطيني بـ"إسرائيل". وبناءً على ذلك أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بشكل كبير للاقتصاد الإسرائيلي من جوانب عديدة.

وفي ضوء الأوضاع الراهنة المتمثلة في ضآلة فرص الانفراج في الموقف السياسي والعيش في ظلّ الحصار مع انتشار ظاهرتي البطالة والفقر، أصبح الاقتصاد الفلسطيني يمرّ في ظروف خانقة تجعل سقف طموحاته وتطلعاته ينخفض، لكي ينحصر التفكير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولذلك فإن تبعية الاقتصاد الفلسطيني لـ"إسرائيل" لم تكن نتاج الاتفاقيات السياسية فقط، وإنما نتاج واقع الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض التبعية على الاقتصاد الفلسطيني، وقد تحقق ذلك من خلال عمل ممنهج وواعٍ لتحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وإضعافه ومحاصرته وإبقائه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي عبر طيف من الإجراءات الضاغطة والمعيقة[32].

وقد تكون هناك فرص للخروج من هذه التبعية بالانطلاق نحو المحيط العربي، وذلك من خلال إعادة تفعيل وتنشيط اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[33].

3. التجارة الخارجية الفلسطينية وتكريس التجارة مع "إسرائيل":

ترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي من خلال معابر برية فقط دون أن تكون للفلسطينيين سيطرة تامة على هذه المعابر، مع حرمانها من موانئ بحرية أو مطارات جوية خاصة بها. وبالرغم من توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، التي تفتح مجالات واسعة للتجارة مع هذين البلدين كدولتي جوار، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات ظلّ نظرياً وبعيداً عن التطبيق، بحيث أن التجارة الخارجية مع هذين البلدين وعبرهما، ظلّت محدودة للغاية في مجال الاستيراد والتصدير، وانحصرت إما بشكل مباشر مع "إسرائيل"، عن طريق المعابر التي تربط الضفة والقطاع بـ"إسرائيل"، أو عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية أيضاً.

وأمام الصعوبات التي تواجه رجال الأعمال الفلسطينيين في مجالات الاستيراد والتصدير، كانت التجارة في غالبية الأحوال تتمّ عبر تجار إسرائيليين، وذلك تحاشياً للإجراءات المعقدة التي

تتبعها "إسرائيل" في الموانئ والمطارات. الأمر الذي يترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في النفقات التي يتحملها المستوردون والمصدرون، وعزوفهم في كثير من الحالات عن ممارسة نشاطهم. هذا إضافة إلى أن "إسرائيل" قد جعلت آفاق الاستيراد مفتوحة بشكل كبير على السلع الاستهلاكية في المقام الأول، وهي سلع ذات أهمية أقل للاقتصاد الفلسطيني، أما حركة الصادرات فظلّت محدودة للغاية، مما يجعل الميزان التجاري الفلسطيني في حالة عجز دائم يتراوح بين 2-3 مليارات دولار سنوياً.

وكانت فلسفة "إسرائيل" في ذلك قائمة على بقاء الاقتصاد الوطني ضعيفاً من حيث الإنتاج، ولا مجال لقيام نهضة اقتصادية لتعويض أي نقص في الأسواق، إلا من خلال الحصول على هذه الاحتياجات من "إسرائيل" أو عبرها. وبناء على ذلك تتعاظم المنافع التي تحققها "إسرائيل" من جهة مع بقاء الاقتصاد الفلسطيني في وضع مُهمَّش، غير قادر على التوسع والنماء، وتركيز الاهتمام في مجالات إشباع الحاجات الضرورية للسكان ومتطلباتهم اليومية، مع جعل فرص العمل ضيقة للغاية، بغض النظر عن مستويات البطالة المرتفعة. وما زالت عوائق الصادرات في قطاع غزة قائمة، فبعد مرور عام من انتهاء الحرب على غزة في 2009/1/18، فإن مجموع ما تمّ تصديره كان في حدود عشرين شاحنة من الزهور والفراولة، في حين بلغ متوسط ما كان يتمّ تصديره قبل الحصار 5,500 شاحنة سنوياً[34].

وما زال بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير يمثل أحد العوائق الرئيسة أمام التجارة الخارجية، كذلك فالسلطات الإسرائيلية تشترط الالتزام بالمعايير الإسرائيلية فيما يتعلق بالسلع الداخلة للمناطق الفلسطينية، بما في ذلك المواد الخام المطلوبة للصناعة الفلسطينية، وينطبق ذلك بشكل محدد على الأدوية والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، مما يشكل عائقاً رئيساً أمام التجارة التنافسية، وتحول دون إبداء أي اهتمام للصناعات الوطنية وتسويق منتجاتها[35].

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية في سنوات مختارة في الفترة 2000-2006، ويظهر مدى تحكُّم "إسرائيل" بهذه التجارة استيراداً وتصديراً.

جدول 8/17: حجم التجارة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية – سنوات مختارة (بالمليون دولار)[36]

السنة	2000	2002	2004	2005	2006
إجمالي الصادرات السلعية	**401**	**240.9**	**312.7**	**335.4**	**366.7**
– مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية	323	208.1	272.8	294.2	332.8
– مجموع الصادرات السلعية من قطاع غزة	78	32.7	35	41.2	33.9
إجمالي الواردات السلعية	**2,382**	**2,033.6**	**2,373.2**	**2,666.8**	**2,758.7**
مجموع الواردات السلعية من "إسرائيل"	**1,739**	**1,117**	**1,747.9**	**1,872.9**	**2,002.2**
مجموع الصادرات السلعية إلى "إسرائيل"	**370**	**216**	**281.1**	**290.6**	**326.6**

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي، وكذلك حجم التجارة الخارجية مع "إسرائيل" لسنتي 2008 و2009، مع ملاحظة أن القيمة المذكورة هي لأقرب مليون دولار.

جدول 8/18: حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية 2008-2009 (بالمليون دولار)[37]

		2007 (فعلي)	2008 (فعلي)	2009 (تقديري)
الصادرات	إجمالي الصادرات السلعية مع العالم الخارجي	513	529	*545
	مجموع الصادرات السلعية لـ"إسرائيل"**	417	476	492
	نسبة التبادل الفلسطيني مع "إسرائيل" إلى مجموع المبادلات مع العالم الخارجي %	81.3	90	90.3
الواردات	إجمالي الواردات السلعية مع العالم الخارجي	3,141	3,772	*3,960
	مجموع الواردات السلعية من "إسرائيل"**	2,152	2,584	2,713
	نسبة التبادل الفلسطيني مع "إسرائيل" إلى مجموع المبادلات مع العالم الخارجي %	68.5	68.5	68.5

* تمّ حساب أرقام 2009 لإجمالي الصادرات والواردات مع العالم الخارجي على أساس نمو بمعدل 5% مقارنة مع سنة 2008، وهذا التقدير يتفق مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن تقديرات الصادرات كانت بمعدل 3% كاستمرار لمعدل النمو بين سنتي 2007 و2008.

** جرى تقدير الصادرات مع "إسرائيل" للسنوات الثلاثة 2007، 2008، 2009 على أساس نسبة متوسط الصادرات مع "إسرائيل" إلى متوسط إجمالي الصادرات مع العالم الخارجي عبر الفترة 2000-2006. وأما الواردات مع "إسرائيل" فقد جرى تقديرها بالطريقة نفسها.

وبناء على ما سبق، يتضح الارتباط العضوي للتجارة الخارجية الفلسطينية مع "إسرائيل" ممثلة في كل من الواردات بمعدل 68.5%، والصادرات بمعدل 90.3%، بحسب تقديرات الباحث لسنة 2009. وتشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التجارة الخارجية مع دول العالم لسنة 2008 إلى نتائج مقاربة لتقديرات الباحث. إذ ذكرت أن الواردات من "إسرائيل" بلغت 72% من مجمل الواردات السلعية التي بلغت 3,772 مليون دولار، أي نحو 2,716 مليون دولار. غير أن الجهاز لم يوفر، حتى كتابة هذا التقرير، أرقاماً محددة حول الصادرات إلى "إسرائيل" في السنة المذكورة؛ كما لم تتوفر إحصاءات محددة حول الصادرات والواردات لسنة 2009[38]. إن الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني من شأنها حرمان الفلسطينيين من التعامل بحرية مع الأسواق الدولية وبما يتفق مع توجهات منظمة التجارة العالمية؛ الأمر الذي يحقق مكاسب ومزايا كبيرة لـ"إسرائيل" مقابل مكاسب ومزايا محدودة لفلسطين.

4. الاعتماد على "إسرائيل" في مصادر الطاقة:

يخصص الفلسطينيون نسبة عالية من مواردهم لاستيراد الطاقة، ممثلة في مشتقات النفط، كالبنزين والسولار، إضافة إلى الغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تتجاوز قيمتها 20% من مجموع الواردات السلعية، مما يعني زيادة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري. ففي قطاع غزة هناك أيضاً الاعتماد على السولار الصناعي المستورد من "إسرائيل"، والمخصص لتشغيل مولدات شركة توليد الكهرباء الرئيسة والوحيدة في غزة. وعبر السنوات الأربعة الماضية لجأت "إسرائيل" إلى تقليص كمية هذا النوع من الوقود، بحيث اقتصر على تشغيل المولدات لنحو 65 ميجاوات مقارنة مع 170 ميجاوات هي الطاقة الإجمالية للمولدات، ثم امتد هذا التقليص مجدداً لكي يصل إلى مستوى تشغيل قدره 30 ميجاوات فقط خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2010. وبصورة عامة فإن المواد البترولية التي سمحت "إسرائيل" بإدخالها إلى قطاع غزة سنة 2009 كانت محدودة للغاية، أما ما تمّ إدخاله من الغاز المخصص للطهي فقد بلغ معدله 46% بالمقارنة مع الاحتياطات الفعلية[39]. وعلى الرغم من اكتشاف الغاز الطبيعي أمام سواحل غزة، بعد منح السلطة الفلسطينية، في اتفاقية وقعتها سنة 1999، حقوق التنقيب عن النفط والغاز بتلك المنطقة لشركة الغاز البريطانية (بي جي جروب) BG Group وشريكتها شركة اتحاد المقاولين (سي سي سي) Consolidated Contractors Company (CCC)، مقابل حصولها على 10% فقط من الأرباح، إلا أن "إسرائيل" ما زالت تنفرد بالاستفادة من هذا الغاز وضخه إلى أراضيها، وذلك بعد أن استغلت الجدل الدولي الذي أثير حول فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، لإحكام سيطرتها على الغاز بسواحل غزة، بحجة منع حركة حماس من الاستفادة من عوائده، وتوقيع عقد مع شركة الغاز البريطانية لتصديره إلى "إسرائيل"، مما يحرم الفلسطينيين من حصولهم على حقوقهم المشروعة في مواردهم الطبيعية ويكرس سيطرة "إسرائيل" على هذه المصادر. ويترتب على هذا أيضاً الاستمرار في ارتفاع الأسعار، التي يتحملها الفلسطينيون، لمنتجات الطاقة خاصة عند مقارنتها بالبلدان المجاورة[40].

5. منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية ومنتجات الاستيطان:

تمثل المنتجات الإسرائيلية المتدفقة على الضفة الغربية وقطاع غزة صورة أخرى من صور التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث إن قدرة هذه المنتجات على النفاذ وزيادة بيعها في الأسواق الفلسطينية عالية جداً وبدون قيود، مما يعني فشل محاولات المقاطعة العربية. ويعود تدفق الإنتاج الإسرائيلي للضفة والقطاع إلى ما يتمتع به هذا الإنتاج من دعم حكومي، يجعل تكلفته منخفضة من جهة، مع قدرة واسعة على منافسة المنتجات الفلسطينية، ومن ثم يتمّ تسويق هذه المنتجات

في الأرض الفلسطينية بيسر وسهولة. وفي ظلّ هذه الأوضاع تتضاءل الخيارات أمام رجال الأعمال الفلسطينيين، لذا فإنهم يلجؤون للتعاقد مع شركات شحن إسرائيلية لينقلوا بضائعهم إليها، وبالتالي إلى دول العالم الأخرى، وذلك مروراً بالمعابر مع "إسرائيل"، والتي تنقل بموجبها البضائع من شاحنة لأخرى ضمن إجراءات فحص أمنية معقدة، قد يطول أمدها لتصل إلى نحو ثماني ساعات في بعض الأحوال، مما ينشئ عن هذه الإجراءات تلفاً شديداً للبضائع، مع خسارة كبيرة للتجار وأصحاب الأعمال[41]. وبالرغم من أن "إسرائيل" تروج من وقت لآخر في وسائل الإعلام أنها أدخلت تحسينات كبيرة كتسهيلات للفلسطينيين، فإن البنك الدولي يرى أن الأمور على الأرض بقيت على حالها، ولم يتغير شيء بخصوص حرية الحركة، وبالتالي عمليات الاستيراد والتصدير.

6. تحكم "إسرائيل" في الأموال التي تقوم بجبايتها نيابة عن الفلسطينيين:

تقوم "إسرائيل" بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، والتي تقدر بنحو 60 مليون دولار شهرياً، وقد استخدمتها "إسرائيل" كوسيلة ضغط وابتزاز سياسي، خصوصاً عندما كانت حماس في السلطة سنة 2006 وحتى منتصف سنة 2007. ولا يتوقف الأمر عند عملية الحجز والتأخير، وإنما يمتد إلى اقتطاع جزء من هذه الأموال بشكل تعسفي كسداد للالتزامات المستحقة على الفلسطينيين، نتيجة الحصول على كميات من المياه والكهرباء، التي يجري استيرادها من "إسرائيل"، إضافة إلى نفقات علاج المرضى وغير ذلك. لذا، يمثل التأخير في صرف هذه الأموال وسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية بسبب اعتمادها الرئيس على هذه الأموال في تغطية نفقاتها.

سادساً: المساعدات الأجنبية وتوجهاتها

ارتبطت المساعدات الأجنبية للضفة والقطاع بشكل كبير بخطة السلطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية 2008-2010، والتي هدفت أساساً إلى إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الفلسطينية والدفع نحو التنمية الشاملة وذلك في أعقاب مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس للجهات المانحة للفلسطينيين International Donors' Conference for the Palestinian State (Paris Donors' Conference) سنة 2007.

حرصت السلطة الفلسطينية سنة 2009 على استمرار تطبيق خطة الإصلاح والتنمية من خلال توفير بيئة استثمارية أفضل للقطاع الخاص، وتعزيز دوره ومشاركته في عملية التنمية، ومن بينها إدخال الإصلاحات في الأجهزة الأمنية والنظام المالي. واستمرت سياسة الدول المانحة

في سنة 2009 بتوفير الدعم والمساعدات للضفة الغربية، واستثناء قطاع غزة من مشروعات الإصلاح والتطوير، منذ فوز كتلة حماس بانتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير 2006، وتشديد هذا الحصار على قطاع غزة بشكل متزايد بعد حزيران/ يونيو 2007 وسيطرة حماس على مجريات الأمور.

1. تطور الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومصادره لسنتي 2008 و2009:

تنوعت مصادر التمويل في سنة 2009، كما هو الحال في السابق، وبإسهام كل من الدول العربية والمجتمع الدولي، وذلك استمراراً لسياسة الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية وبناء مؤسساتها. وقد بلغ الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 1,401.7 مليون دولار تقريباً لسنة 2009، أسهمت فيها البلاد العربية بمبلغ 461.6 مليون دولار، والآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية بمبلغ 433.2 مليون دولار، والولايات المتحدة بمبلغ 273.2 مليون دولار، والبنك الدولي بمبلغ 135.1 مليون دولار (انظر جدول 8/19).

وكان الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية سنة 2008 قد بلغ 1,763 مليون دولار تقريباً، بواقع 1,317 مليون دولار تمويل دولي و446 مليون دولار تمويل عربي، بينما بلغ الدعم الخارجي للسلطة 1,402 مليون دولار تقريباً لسنة 2009. وكانت الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والاتحاد الأوروبي من أكبر داعمي السلطة، حيث قدمت 651 مليون دولار سنة 2008، تليها الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدمت 302 مليون دولار، ثم البنك الدولي الذي قدّم 283 مليون دولار تقريباً، ومن الدول العربية قدمت المملكة العربية السعودية 234 مليون دولار.

جدول 8/19: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2009 (بالمليون دولار)[42]

السنة	2009	
	العدد	النسبة %
تمويل الدول العربية	**461.6**	**32.9**
المملكة العربية السعودية	241.1	17.2
الإمارات العربية المتحدة	173.9	12.4
الجزائر	26	1.9
مصر	17.8	1.3
عُمان	2.9	0.2
تمويل المجتمع الدولي	**893.3**	**63.7**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	433.2	30.9
الولايات المتحدة الأمريكية	273.2	19.5
البنك الدولي	135.1	9.6
فرنسا	27.7	2
تركيا	10.3	0.7
الهند	10.1	0.7
اليونان	2.7	0.2
منح لوزارة الشؤون الاجتماعية	1.1	0.1
التمويل التطويري	**46.8**	**3.3**
المجموع	**1,401.7**	**100**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2009

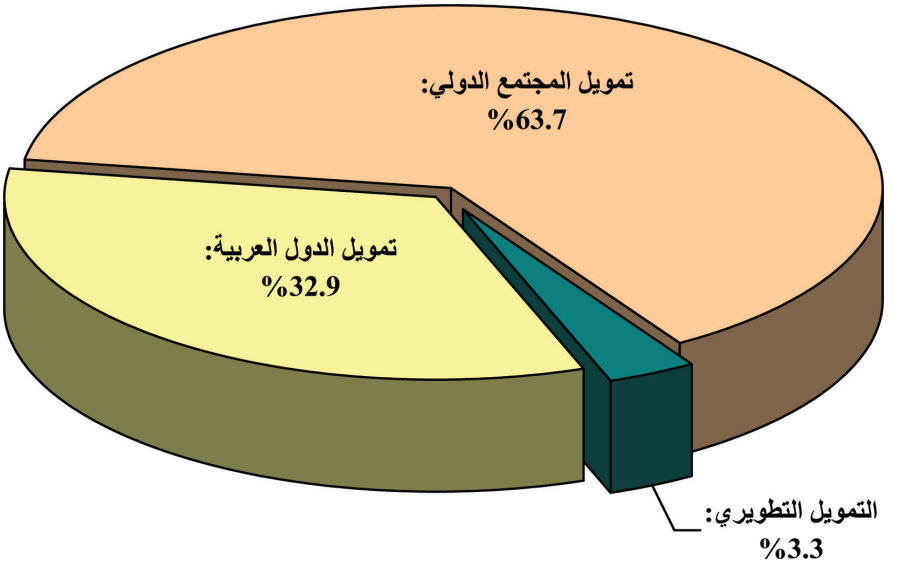

وعلى الرغم من زيادة الفائض التمويلي الخارجي لسنة 2008 عن المطلوب والمخطط في الموازنة بنسبة 8%، إلا أن سنة 2009 قد شهدت تراجعاً في التمويل الخارجي من الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وبعجز نسبته 20.5%.

2. الدعم الخارجي لسنة 2009 المخطط والفعلي:

تلقت السلطة الوطنية الفلسطينية 71.8% من الدعم الخارجي المخطط والمطلوب لسد العجز في موازنة 2009، وبإجمالي قدره نحو 1,402 مليون دولار. تركز الدعم في تغطية العجز في النفقات العامة بنحو 1,355 مليون دولار، وبنسبة 93.4% من الدعم المخطط والمطلوب لهذا البند. أما التمويل التطويري، فكان شحيحاً وبأقل من 10% من الدعم المخطط والمطلوب في موازنة 2009 (انظر الجدول 8/20).

جدول 8/20: الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2009 (بالمليون دولار)[43]

السنة	2009		نسبة الوفاء %
	المخطط	الفعلي	
دعم الموازنة	1,450	1,354.9	93.4
التمويل التطويري	503	46.8	9.3
إجمالي المساعدات الخارجية	**1,953**	**1,401.7**	**71.8**

هذا وقد توجه الدعم الخارجي لتغطية العجز في النفقات، شاملاً ذلك الأجور والرواتب والمساعدات للأسر الفقيرة والخدمات العامة الأساسية وتغطية بعض ديون القطاع الخاص المستحقة على السلطة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بآليات الرقابة الدولية، فقد استمر العمل من خلال صندوق دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، والذي يديره البنك الدولي، حيث تمّ تخصيص بعض هذا الدعم لتطوير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمياه والطاقة.

اقتصر التمويل التطويري على دعم أجنبي محدود، وذلك لعدم وجود آلية واضحة وسياسة رسمية حول عمل الأذرع التنموية للدول المانحة، حيث إنها وفي معظم الأحيان تتعاقد مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبدون إخطار صريح لوزارة المالية الفلسطينية حول هذه التعاقدات.

3. اتجاهات الدعم الخارجي والتطورات في الحالة الاقتصادية الفلسطينية:

اتجهت المساعدات الأجنبية مع بداية سنة 2009 نحو تعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية وقدرتها على المسك بزمام الأمور، حيث تمّ تمويل مجموعة من المشروعات في البنية التحتية والإصلاح المؤسسي ودعم القطاع الخاص.

واستناداً إلى البيانات المتاحة، فهناك مؤشرات إيجابية تفيد، وللمرة الأولى منذ سنوات، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني حقق نمواً في سنتي 2008 و2009. ومع ذلك، ما يزال الاحتلال الإسرائيلي والأنظمة التي يفرضها تُقوّض ثقة المستثمرين وتُقيّد الوصول إلى الموارد الطبيعية، مثل أراضي المنطقة (ج) التي تشكل نحو 60% من الضفة الغربية، والمياه وترددات الاتصالات.

ومع تعرض قطاع غزة لحرب إسرائيلية استمرت 22 يوماً حتى 2009/1/18، تحولت توجهات المانحين لقطاع غزة نحو الإسهام في تخفيف آثار العدوان الإسرائيلي، وضخّ المزيد من المساعدات الإنسانية. ووفقاً للتقارير النهائية لتقديرات الدمار الذي وقع نتيجة لهذه الحرب في غزة واستمرار الحصار الإسرائيلي المحكم، قدرت العديد من المؤسسات الدولية بأن الخسائر المتراكمة تفوق الأربعة مليارات دولار، وهو ما يقارب إجمالي الناتج القومي الفلسطيني.

ولحشد جهود الدول المانحة لإعادة إعمار قطاع غزة، عقد مؤتمر دولي بمدينة شرم الشيخ المصرية في آذار/ مارس 2009. وقد أقرّت الدول المانحة تقديرات الخسائر كما قدمتها السلطة الفلسطينية في خطة طوارئ أعدتها، وهي "خطة الإغاثة المبكرة وإعادة إعمار قطاع غزة". حيث تعهدت الدول المانحة بتقديم 4.3 مليار دولار تقريباً لتنفيذ هذه الخطة بغرض إعادة إعمار قطاع غزة، ودعم موازنة السلطة الفلسطينية لسنة 2009.

جدول 8/21: تعهدات المانحين في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة (بالألف دولار)[44]

المانحون العرب		المانحون الأوروبيون		الولايات المتحدة وآخرون	
الجهة المانحة	المبلغ	الجهة المانحة	المبلغ	الجهة المانحة	المبلغ
الجزائر	200,000	الاتحاد الأوروبي	55,440	الولايات المتحدة الأمريكية	900,000
		النمسا	7,500		
البحرين	23,000	بلجيكا	50,000	اليابان	200,000
		الدنمارك	220,000		
الكويت	200,000	فنلندا	50,400	كوريا الجنوبية	15,000
		فرنسا	37,800		
لبنان	1,000	ألمانيا	189,000	أستراليا	12,900
		اليونان	5,000		
المغرب	15,000	إيرلندا	3,250	البرازيل	10,000
		إيطاليا	100,000		
قطر	250,000	لوكسمبورغ	6,260	الصين	2,200
		هولندا	170,100		
المملكة العربية السعودية	1,000,000	البرتغال	3,000	الهند	1,000
		إسبانيا	148,900		
تونس	1,300	السويد	78,900	سنغافورة	1,000
		تركيا	93,000		
الإمارات العربية المتحدة	174,000	بريطانيا	30,000	ماليزيا	100
		دول أخرى	2,534.7		
مجموع	**1,864,300**	**مجموع**	**1,251,084.7**	**مجموع**	**1,142,200**
المجموع	**4,257,584.7**				

تعهدات المانحين في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة – دول مختارة (بالمليون دولار)

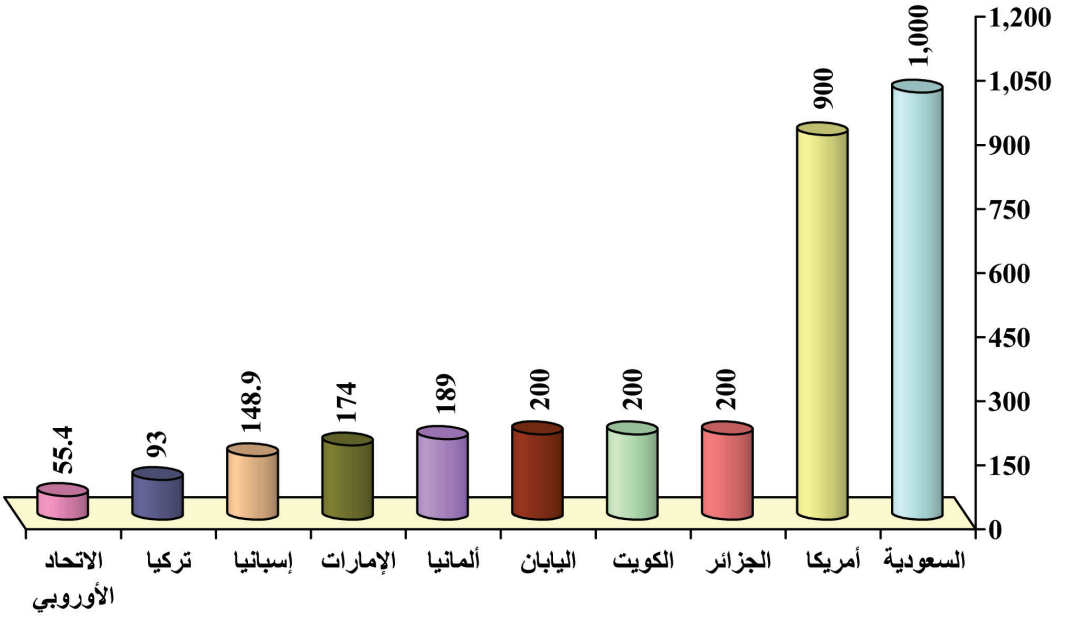

إلا أن استمرار الإغلاق المحكم على قطاع غزة واستمرار البيئة السياسية المستندة لشروط الرباعية الدولية تجاه حركة حماس، لم يمكّن من الشروع في إعادة إعمار القطاع المدمر، ووُجِّه معظم الدعم نحو المساعدات الإنسانية التي تمّ تكثيفها لسكان قطاع غزة. وفي هذا الإطار، شكلت الدول المانحة مجموعات عمل مشتركة بقيادة منظمات الأمم المتحدة وعضوية منظمات غير حكومية ودولية مختلفة، ومن خلال إنشاء عملية النداء الموحد Consolidated Appeal Process (CAP) بشكل خاص لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة. واقتصرت المساعدات على الإغاثات وتحسين الخدمات الإنسانية والأساسية كالصرف الصحي، والإسكان العاجل والمؤقت، وبعض أشكال الدعم للنشاط الزراعي، وتوفير فرص عمل مؤقتة.

أما في الضفة الغربية فقد حققت المساعدات الأجنبية بعض التحسن في النمو، من خلال دعم الموازنة، والإصلاح المؤسسي، وتطوير العلاقة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما قد يقود لتحقيق تنمية مستدامة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

سابعاً: إدارة السلطة للوضع الاقتصادي

تقع مسؤولية كبيرة على عاتق الحكومة تجاه شعبها وتجاه مجتمعها، متمثلة في إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وزاراتها المختلفة، وذلك بأفضل أداء ممكن، خاصة وأن من مسؤولية الحكومة رسم السياسات العامة واجبة النفاذ، وإعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضماناً لما تصبو إلى تحقيقه من أهداف، وأيضاً بحكم ما تتمتع به من صلاحيات تفرض عليها متابعة تطبيق الأنظمة والقوانين السارية والمعمول بها، سواء ما يتعلق باهتمامات المستهلك أم المنتج. ويمكن إبراز عدد من جوانب الأداء الحكومي على النحو التالي:

1. الأداء الحكومي لمواجهة التداعيات الاقتصادية لاستمرار الانقسام الفلسطيني:

على الرغم من مرور قرابة ثلاث سنوات على الانقسام، إلا أنه لم يتمّ التوصل بعد إلى المصالحة المرجوة، ولم يرتقِ أداء الحكومة إلى مستوى اجتياز هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على الأداء الحكومي في مساراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وترتب على ذلك تعطيل للطاقات وتبديد للموارد، فعشرات آلاف المواطنين يتقاضون رواتبهم دون ممارسة فعلية لأعمالهم، والفرص الضائعة على الفلسطينيين جراء حالة الانقسام عديدة. وبغض النظر عمن يقف وراء هذا المأزق، فإن المخاطر هي على الوطن والمواطنين عامة.

وقد أوجدت التعليمات التي أصدرتها الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض بشأن موظفي السلطة في قطاع غزة وضعاً شاذاً، إذ أمرت الموظفين بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمسّ حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارات الصحة والتعليم والمحافظات والجهاز المركزي للإحصاء. وقد أدى ذلك إلى أن السلطة في رام الله أخذت تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً، منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وعدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظفاً)، ووزارة الصحة (5,000 موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن نحو 86% من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، وهو ما يساوي 386 مليون دولار، يتمّ دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي[45]. الأخبار وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان أشارت إلى أنه

يوجد كثير من الموظفين لم يسلموا من قطع رواتبهم على خلفيات سياسية، بما في ذلك الكثير من موظفي وزارتي الصحة والتعليم. وحسب تقرير لمركز الميزان لحقوق الإنسان نُشر في نيسان/ أبريل 2008، فقد قُطعت رواتب 3,615 موظفاً، منهم 1,549 من وزارة الصحة، و693 من وزارة التربية[46].

2. الأداء الحكومي لتوفير فرص العمل والحدّ من البطالة:

إن معدلات البطالة العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت وما تزال هي المعضلة الاقتصادية والاجتماعية الأشد خطراً، والتحدي الكبير الذي واجه السلطة الوطنية وشركاءها منذ سنة 2000 وحتى الوقت الحاضر، خاصة وأن البطالة العالية بين الشباب تمثل تهديداً كبيراً للمشروع الوطني، حيث أجبرتهم على الهجرة إلى الخارج. وهذه البطالة تحتاج بدورها إلى استثمارات عالية ومناخ استثماري مناسب.

إن حجم البطالة العالية في فلسطين واستمراريتها على مرّ الزمن، وخاصة مع نهاية سنة 2000 عقب اشتعال انتفاضة الأقصى، قد ظلّ مقروناً برؤية عامة قصيرة الأمد بالرغم من إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لحجم المشكلة وخطورتها، فلم يتمّ إتباع سياسات تشغيلية واضحة للخروج بحلول جذرية لهذه المشكلة، خاصة وأنها قد ارتبطت بالحصار الاقتصادي والعراقيل والمعيقات الإسرائيلية مع تقنين العمل داخل "إسرائيل" والمستعمرات.

وكان هناك مسارين تتبعهما الحكومة في التعامل مع مشكلة البطالة؛ يتمثل الأول في التوسع في الوظائف العامة لاستيعاب أكبر عدد من طالبي العمل وخاصة خريجي الجامعات. وأما المسار الثاني فقد اتجه نحو تنفيذ برامج تشغيلية مؤقتة تعتمد على التمويل الخارجي، دون تخصيص استثمارات محدودة لوظائف دائمة، ومن ثم فقد ظلّ أثرها محدوداً. ويأتي ذلك بالرغم من المحاولات الحثيثة لتشجيع الاستثمارات من خلال مؤتمرات دولية، عقدت بمدينتي بيت لحم ونابلس في سنة 2008 بحضور مكثف من البلاد العربية. ومن الجهود الرسمية المبذولة للحدّ من معدلات البطالة، إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وبرنامج شركاء التشغيل المؤقت في القطاع الخاص[47].

3. الأداء الحكومي لحلّ مشكلة الإسكان:

سوف يتزايد الطلب على الإسكان في المناطق الفلسطينية على مدى السنوات العشرة القادمة، بما يتراوح بين 400–450 ألف وحدة سكنية، أي بمتوسط سنوي يتراوح بين 40–50 ألف وحدة سكنية، بينما المتاح حالياً يبلغ 16 ألف وحدة سكنية فقط. ومن ثم فهناك عجز كبير في قطاع الإسكان، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة.

وتلبية لحاجة ذوي الدخل المحدود من الوحدات السكانية، عكف صندوق الاستثمار الفلسطيني على إعداد برنامج للسنوات الخمسة القادمة لإنشاء 20–30 ألف وحدة سكنية جديدة لذوي الدخل المحدود، هذا إضافة إلى مشاريع أخرى كبناء مدينة سكنية جديدة تسمى الروابي. ولا تقتصر حاجة مثل هذه المشاريع على الدعم أو التمويل المالي فقط، وإنما يتطلب الأمر من الحكومة القيام ببرنامج إصلاحي يتعلق بتمويل الرهن العقاري، ووضع أنظمة لحماية المقترِضين وغير ذلك من الضوابط[48].

4. الأداء الحكومي في مجال مراقبة الأسعار:

يتضح من متابعة الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات الرئيسة الاتجاه العام نحو زيادة أسعار كثير من السلع الضرورية مثل الماء والدواء والأغذية بأنواعها المختلفة، كالحبوب والزيوت والسكر واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان وغيرها، مما يترتب عليه تحميل المستهلكين أعباء إضافية تنوء بحملها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، خاصة في ظلّ تدني مستويات الأجور وارتفاع مستويات البطالة وزيادة أعداد العائلات الواقعة تحت خط الفقر، مما يعني حدوث نقص في الدخل الحقيقي للسكان، مع زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولا يخفى أيضاً أن موافقة الحكومة على احتكار البعض عدد من السلع الرئيسة قد أسهم في بقاء أسعار العديد من السلع في حالة ارتفاع. ومن ثم فمن سمات النجاح الحكومي تفعيل سبل ضبط الأسعار، وخاصة الضرورية منها، واتخاذ كل ما يلزم حيالها، وهذا ما لم يحدث.

5. الأداء الحكومي لمكافحة السلع الفاسدة:

نظراً لحرص بعض التجار على تحقيق مكاسب عالية وأرباح وفيرة بكل الطرق، فإنهم لا يتورعون عن بيع الأغذية الفاسدة أحياناً، مما يترتب عليه أضرار كبيرة على صحة المواطنين، وهذا ما كشفته حملات دوائر حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني؛ حيث قامت بإعدام الأغذية الفاسدة، مع تحويل تجار السلع الفاسدة للجهات القضائية. وهكذا فإن جشع بعض التجار وسعيهم لتحقيق أعلى الأرباح يجعلهم يقومون بتخزين هذه السلع لرفع أسعارها. لذا، فهناك مطالبة عامة بإخضاع السلع التموينية للفحوص المخبرية للتحقق من صلاحياتها وتطابقها مع المواصفات الدولية والفلسطينية قبل توزيعها.

6. الأداء الحكومي لحلّ أزمة السيولة النقدية، خاصة في قطاع غزة:

لم تتمكن سلطة النقد الفلسطينية حتى الآن من إصدار النقد الوطني الفلسطيني بحكم تعذر إعلان قيام الدولة، وعليه ظلّت فلسطين تتعامل بعدة عملات، هي الدولار الأمريكي والدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي، وذلك وفقاً لما جرى تنظيمه في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير، الموقع سنة 1994. وعلى ذلك، لا تستطيع سلطة النقد

رسم سياسة نقدية للبلاد، في ظلّ عدم سيطرتها على هذه العملات، التي بقيت في التداول وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق.

وقد امتد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ليشمل أيضاً تحويلات الدولار الأمريكي، وتحويلات الشيكل أيضاً من وقت لآخر، بحيث عجزت البنوك عن توفير السيولة المطلوبة من وقت لآخر، وأصبح هناك سوق رسمي لهذه العملات، وهو الذي تتعامل به البنوك، بالإضافة إلى سوق آخر لدى الصرافين. ومما يضاعف من أزمة السيولة تسرب الدولار إلى الخارج لتغطية أثمان السلع المستوردة عبر الأنفاق الأرضية التي تربط بين مدينتي رفح الحدوديتين.

وفي ظلّ نقص الدولار واضطرار المتعاملين للحصول على عملاتهم بالشيكل الإسرائيلي، فإنهم يتكبدون خسارة تصل إلى 5% من قيمة أموالهم تذهب كعمولات وفروقات عملة... إن صغار المقترضين هم أيضاً ضمن هذه الفئات التي وجدت نفسها تتحمل هذا القدر الكبير من الخسارة، في الوقت الذي يعتبر نشاطها محدوداً جداً وأرباحها هامشية، أي أن قطاع التمويل الصغير الذي تمثل المرأة قرابة 48% من جملة نشاطه يواجه أيضاً ضغوطاً إضافية.

وفي ظلّ الحصار الكامل والانقسام القائم فإن البنوك تجد نفسها عاجزة عن التصرف أو طرح حلول ملائمة، وكذلك الأمر بالنسبة لسلطة النقد الفلسطينية، خاصة وأن هذه الأوضاع تلقي بظلالها القاتمة على مختلف جوانب قطاع المال والأعمال.

ثامناً: الحصار وانعكاسات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي

كان لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وممارساته انعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني، بدءاً من التبعية الاقتصادية وانتهاءً بضعف النمو الاقتصادي إنْ تحقق. ومن صور هذه الممارسات الإجراءات الإسرائيلية العقابية من حصار خانق لقطاع غزة، وتوغلات مستمرة في الضفة الغربية، بالإضافة لاستمرار السرطان الاستيطاني وجدار الفصل العنصري.

استمرت الإجراءات العقابية الجماعية من قبل السلطات الإسرائيلية في سنة 2009، مع اتخاذ خطوات هامشية لتخفيف القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية والسماح بوصول مزيد من المواطنين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 إلى أسواق الضفة الغربية كما في نابلس وطولكرم، وهذا أدى لتنشيط الأسواق المحلية وتحقيق بعض الانتعاش الاقتصادي فيها. وقد

عملت هذه التطورات معاً على زيادة نسبية في ثقة المستثمرين وزيادة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. إلا أن الوصول إلى الأسواق خارج الضفة الغربية، سواء في غزة أو "إسرائيل" أو أية أماكن أخرى في العالم، ما يزال محدوداً للغاية.

وفي قطاع غزة، فإن إجمالي تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع (2008/12/27-2009/1/18) قد بلغ 2.734 مليار دولار، وذلك فق الإحصائيات الأولية للّجان المختصة، المكلفة من قبل وزارة التخطيط في قطاع غزة، موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 8/22: إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط - غزة (بالمليون دولار)[49]

تصنيف الخسائر	حجم الخسائر
خسائر مباشرة	1,704
خسائر غير مباشرة	214
خسائر الفرصة الضائعة	287
تمويل البرامج الإغاثية العاجلة	529
إجمالي الخسائر	**2,734**

وفي تفصيل للخسائر المباشرة، فقد كان قطاع الإنشاءات هو المتضرر الرئيسي، حيث بلغت نسبة الخسائر فيه 51.4%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 14.1%، ثمّ القطاع الزراعي بنسبة 12.8% من إجمالي الخسائر المباشرة (انظر جدول 8/23).

وقد بين تقرير لشبكة الهيئات الأوروبية لتنفيذ المشاريع التنموية European Network of Implementing Development Agencies (EUNIDA) حول كافة القطاعات المتضررة من الحرب الإسرائيلية على القطاع، أن ما يفوق 40% من الأضرار قد طالت القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بشكل ممنهج ومتعمد، حيث شمل ذلك المنشآت الصناعية والتجارية والقطاع الزراعي في قطاع غزة. حيث تمّ حصر الأضرار ومقارنتها مع تقديرات أخرى كما ورد في التقارير الرسمية للسلطة الفلسطينية، وكانت تقديرات تكاليف خطة إعادة إعمار غزة وفق السلطة الفلسطينية نحو 892 مليون دولار، كما هي موضحة بحسب القطاعات في الجدول 8/24.

جدول 8/23: توزيع الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط – غزة (بالمليون دولار)[50]

القطاع	حجم الخسائر	النسبة المئوية %
الصناعة	240	14.1
التجارة	50	2.9
الزراعة	218.2	12.8
السياحة	6.7	0.4
الطاقة	23.4	1.4
المياه	6.5	0.4
الإنشاءات (المباني العامة والمساكن)	876.1	51.4
الطرق والموانئ	173	10.2
الإعلام	5.4	0.3
الاتصالات	3.9	0.2
البيئة	100.5	5.9
المجموع الكلي	**1,703.7**	**100**

جدول 8/24: تقديرات تكاليف خطة إعادة إعمار غزة وفق السلطة الفلسطينية وشبكة الهيئات الأوروبية (بالمليون دولار)[51]

القطاع	التقديرات وفق خطة إعمار غزة للسلطة الفلسطينية	التقديرات وفق شبكة الهيئات الأوروبية EUNIDA
إزالة الأنقاض وبقايا المتفجرات	6	6
المواصلات	115.9	28.8
المياه والنفايات الصلبة	6.7	6.7
الطاقة	10.5	10.5
الاتصالات	13.1	4.1
الإسكان	347.9	291.1
المنشآت العامة	71	46.5
القطاع الخاص	140	140
الزراعة	180.7	125.6
المجموع	**891.8**	**659.3**

أما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فقد استمر الحصار الجائر متمثلاً بإغلاق كافة المعابر التجارية من وإلى القطاع، باستثناء المساعدات الإنسانية وبعض الاحتياجات الأساسية عبر معبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، مع إدخال الأعلاف والحبوب عبر معبر المنطار (كارني Karni Checkpoint)، والسماح المحدود بتصدير بعض المنتجات الزراعية. وكان لهذا الحصار العديد من التداعيات الاقتصادية، وأهمها: تجاهل إعادة الإعمار لما دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية، ومنع السلطات الإسرائيلية استيراد مواد البناء اللازمة للإنشاءات ولإعادة الإعمار ولاحتياجات النمو السكاني في قطاع غزة من مساكن ومنشآت تعليمية وصحية، هذا بالإضافة لمنع المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية، الأمر الذي أدى لتفاقم الأزمات التي يمرّ بها القطاع الإنتاجي، وما يتبع ذلك من خسائر يتكبدها الاقتصاد الوطني وبشكل تراكمي. واستثنائياً، سمحت "إسرائيل"، تحت الضغط الدولي، بدخول 20 شاحنة زجاج نهاية سنة 2009، وذلك لأغراض إنسانية لحماية المنازل المتضررة من البرد والشتاء القارص.

جدول 8/25: متوسط الاستيراد الشهري عبر معابر قطاع غزة لفترات مختلفة[52]

	الفترة	عدد الشاحنات
الفترة الأولى	المعدل الشهري 2005-2007	10,400
الفترة الثانية	تموز/ يوليو 2007 – حزيران/ يونيو 2008	2,190
الفترة الثالثة	تموز/ يوليو 2008 – كانون الأول/ ديسمبر 2008	2,489
الفترة الرابعة	خلال الحرب (2008/12/27-2009/1/18)	3,000
الفترة الخامسة	ما بعد الحرب 2009/1/19 – كانون الأول/ ديسمبر 2009	2,470

متوسط الاستيراد الشهري عبر معابر قطاع غزة لفترات مختلفة (عدد الشاحنات)

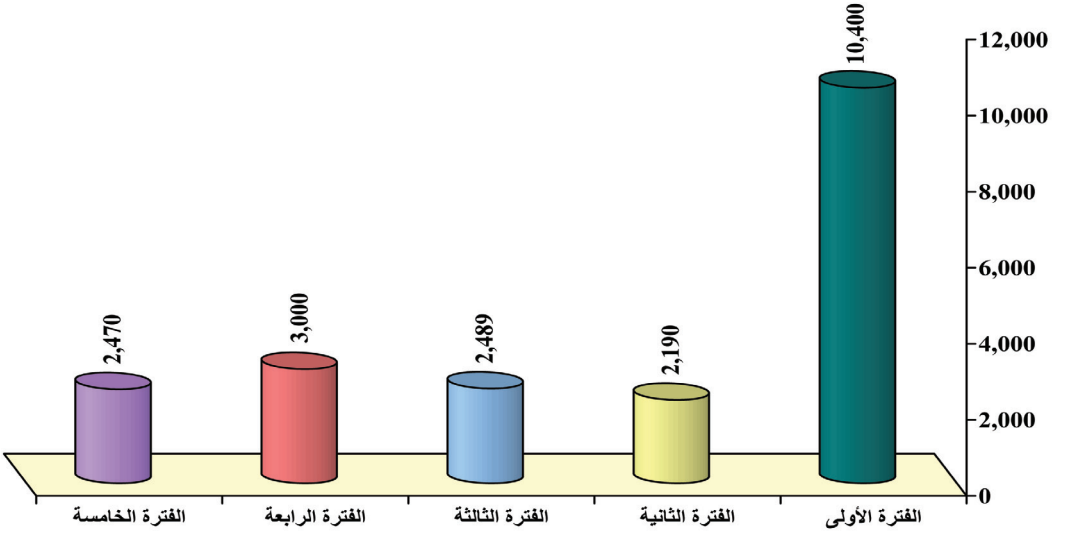

وبالنظر للحصار وأهم آثاره الاقتصادية لسنة 2009، سُجلت صادرات محدودة معظمها منتجات زراعية كالورود والتوت الأرضي، مع السماح باستيراد قائمة محدودة جداً من المواد التي تصنف لإغراض إنسانية، لا تتجاوز 70 سلعة من أصل أربعة آلاف سلعة[53]، كان يتمّ استيرادها قبل فرض الحصار الخانق.

هذا، ويشكل انحسار التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، شكلاً آخر من الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. حيث أكدت دراسة حديثة لاتحاد الصناعات الفلسطينية أن حجم الخسائر الناجمة عن الإغلاق، وعدم السماح بنقل البضائع من المنشآت الصناعية في المحافظات الشمالية إلى الجنوبية قد تجاوز 42 مليون دولار، وأن خسائر عدم التصدير من غزة إلى الضفة الغربية قد فاقت 12 مليون دولار في العام، مما أدى بالمنشآت للبحث عن منتجات بديلة جاء معظمها من السوق الإسرائلية أو عبر الموانئ الإسرائيلية، أو من خلال الأنفاق على الحدود الجنوبية لقطاع غزة، وبالإضافة للبحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات والبضائع المنتجة[54].

شهدت سنة 2009 تحولاً من الأنشطة السلعية إلى الخدمية، نتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر بشكل عام في قطاع غزة، ومحدودية حركة البضائع والأفراد في الضفة الغربية، بسبب الحواجز والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري هناك. وفي دراسة حديثة مولتها مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، تبين أن هناك نمواً متصاعداً لقطاع الخدمات على حساب الأنشطة التقليدية، وخاصة في قطاع غزة، حيث إن هذا القطاع كما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستشارات يتجاوز المعابر المغلقة. ويعتبر المورد البشري من أهم الموارد التي يعتمد عليها هذا القطاع، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنيات حديثة في تقديم هذه الخدمات عبر وسائل إبداعية، باستخدام الشبكة العنكبوتية والإنترنت.

تاسعاً: الاستشراف المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني خلال سنة 2010:

1. الارتباط العضوي بين السياسة والاقتصاد:

تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في فلسطين بشكل كبير، بحيث تؤثر وتتأثر كل منها بالأخرى، لذا فإن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين لها ارتباط وثيق بالوضع السياسي بحكم استمرار حالة الصراع. وبمتابعة الأوضاع السياسية الراهنة، يلاحظ أنه لم يتمّ تحديد أفق معين للمستقبل السياسي، بالرغم من تحديد سقف زمني من وقت لآخر منذ اتفاقيات أوسلو، كما وإن محاولات تحقيق التسوية النهائية ما تزال دون حراك.

وفي ظلّ الممارسات الإسرائيلية المتشددة، المفضية إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فإن المساعدات التنموية لن تؤدي إلى تحفيز التنمية[55]. وعليه، فإن حدوث انطلاقة في النمو الاقتصادي في فلسطين، أو حدوث تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال سنة 2010 تبدو غير ممكنة. ويبقى أقرب المسارات المحتملة إلى الواقع يتمثل في بقاء الوضع الاقتصادي الراهن دون تغيير جوهري. فتشييد الجدار الفاصل في الضفة الغربية ما يزال قائماً، وبناء المستعمرات وتوسيعها ما يزال مستمراً، إضافة إلى أن التهويد في القدس الشرقية جارٍ بلا هوادة.

2. هدف إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال خلال عامين:

في إطار تحديد التدخلات ذات الأولوية المطلقة، والتي تمثل مرتبة متقدمة ضمن تطلعات حكومة سلام فياض في رام الله، فقد جرى في آب/ أغسطس 2009 الإعلان عن برنامجها لسنة 2010 المتضمن حشد الجهود الوطنية للمجتمع الفلسطيني وللأصدقاء في المجتمع الدولي، بضرورة الوقوف معاً خلف هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية في غضون عامين.

ويبقى التساؤل قائماً حول مدى نجاح هذه الخطوة باعتبار أن لـ"إسرائيل" الكلمة النهائية بشأن الاستجابة من عدمها.

3. فرص تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 والخطة الوطنية العامة 2011-2012:

جاء التحضير لهذه الخطة الوطنية العامة للسنوات 2011-2013 واعتمادها، كامتداد للخطة الثلاثية الجاري استكمالها للسنوات 2008-2010، مع إدخال ما يمكن إدخاله على الخطة الجديدة واستكمال جوانب النقص في الخطة السابقة، ولذا فقد برزت أهمية ربط السياسات مع عملية التخطيط كهدف منهجي، مع ربط عملية التخطيط بمسار التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دمج الموازنة الجارية مع الموازنة التطويرية في وحدة واحدة، ثم الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج[56].

كما أن استكمال السنة الأخيرة، أي 2010، من خطة الإصلاح والتنمية يظلّ مقروناً باستمرار الدعم المقدم من الدول المانحة، الذي يستنفد في معظمه لتغطية العجز في الموازنة العامة السنوية مع جزء محدود منه يتجه إلى بعض المشاريع التطويرية، وهو دعم استثنائي ومؤقت، ومعرّض للتوقف في أية لحظة، ومن ثم فإن تنفيذ هذه الخطط يصبح غير مأمون عند توقف هذا الدعم.

وبناء عليه، فإننا نتوقع أن أي فرص لتصحيح المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ستكون محدودة وفي أطر ضيقة، وخاصة مع تدني مجال النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة العالية، ومستويات

الفقر المرتفعة، والفجوة الكبرى التي تفصل بين الأغنياء والفقراء في مجال سوء توزيع الدخل والثروات، إضافة إلى زيادة الاستهلاك الكلي، وضعف الاستثمارات، وتراجع حجم المدخرات، حيث من المتوقع استمرار حالة الفقر المدقع، وامتدادها إلى شرائح جديدة من شرائح المجتمع، خاصة في ظلّ مستويات الأسعار المرتفعة.

4. آفاق سنة 2010 للخروج من مأزق عنق الزجاجة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني:

وفي محاولة للخروج نسبياً من الأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، التي تتداخل فيها كافة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، سواء على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي، تبقى الحاجة ماسة لإيجاد مجالات غير تقليدية تساعد في التخفيف من معاناة الاقتصاد الفلسطيني ومعاناة مواطنيه، وتصب أيضاً في اتجاه العمل بشكل منهجي ومدروس نحو إصلاح التشوهات الهيكلية التي حدثت جراء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي[57]، ومن بينها:

أ. الانفتاح بأساليب مبتكرة على الأسواق الدولية:

هناك إمكانية واسعة لانفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الأسواق العربية والإقليمية والدولية، وبخاصة في المجالات الخدمية التي يمكنها تجاوز القيود المفروضة على حركة المعابر والحصار الاقتصادي الراهن، وذلك بأساليب مبتكرة توفرها التكنولوجيا الحديثة باستخدام الشبكة العنكبوتية. خاصة وأن المؤسسات الفلسطينية تمتلك في مجال تكنولوجيا المعلومات طاقات متعددة وواعدة، ومن ثم يحدث تطوير كبير في هذا النشاط القادر على استيعاب أعداد كبيرة من الخريجين المتخصصين في هذه الخدمات، مما قد يسهم في النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الصادرات الخدمية فيتحسن ميزان الخدمات الفلسطيني مع العالم الخارجي.

ب. تعظيم الاستفادة من العنصر البشري الفلسطيني في الخارج:

في ظلّ الارتفاع المستمر في عدد السكان الفلسطينيين، وانتشارهم في مواقع مختلفة في الداخل وفي الشتات حيث بلغ عددهم في نهاية سنة 2009 نحو 10.88 مليون نسمة، يعيش في الشتات منهم 5.63 مليون نسمة أي بنسبة 51.8% من مجموع السكان[58]؛ فإن هناك مجالات واسعة للاستفادة من هذه الطاقة البشرية التي تضمّ كفاءات عالية في مختلف المهن والتخصصات، وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني، سواء بتحويلات الأموال إلى ذويهم داخل الوطن، أم تخصيص جزء من استثماراتهم لإقامة مشاريع مأمونة محلياً، هذا إضافة إلى زيادة طلبهم على السلع والمنتجات الفلسطينية التقليدية وغير التقليدية، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في فلسطين، وزيادة حصيلة الصادرات.

ج. الاستفادة من فوائض أموال فلسطينيي الشتات:

أمام الصعوبات التي تواجه توفير المناخ الاقتصادي الملائم، بالرغم من المحاولات العديدة لتصحيح وتهيئة هذا المناخ عبر مؤتمرات تشجيع الاستثمار؛ فقد يكون من المفيد الاستفادة من فوائض أموال الفلسطينيين المغتربين، من خلال إقامة مشاريع خارجية مشتركة مع بلدان تسعى لاستقطاب هذه الاستثمارات. وهناك بلدان عديدة سارت على هذا المنوال، من خلال إقامة صناديق سيادية قادرة على حشد الاستثمارات المطلوبة، والتوجه نحو مشاريع زراعية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لبلدانها بأسعار ملائمة، وذلك في ظلّ ارتفاع أسعار الحبوب خاصة، والسلع الغذائية عامة.

د. بذل الجهد الممكن لتحفيز النشاط الاقتصادي لإيجاد مناخ استثماري صائب وداعم وموثوق:

تقتضي محاولة تفعيل الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن متطلبات عديدة، تزويد المستثمرين المحليين والأجانب بإطار قانوني فعال وشفاف ومحفز وموثوق، إلى جانب الاعتماد على الدعم الحكومي بأشكال مختلفة لتقديم التسهيلات المطلوبة والمشاركة في تحمل المخاطر؛ لأن حدود هذه الاستثمارات لا تقتصر على الجانب المادي، بل هي إسهام في استمرار صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، ومواجهة المشاريع الإسرائيلية والهادفة إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين بمختلف الوسائل، لإجبارهم على الهجرة لوطنهم[59]. كذلك، فإن التطلع في الوقت الحاضر نحو تشجيع الاستثمار من خلال التحضير لمؤتمر عالمي يعقد في بيت لحم في أيار/ مايو 2010، كامتداد لحزمة المؤتمرات الاستثمارية السابق انعقادها في الداخل والخارج، يشكل إصراراً من السلطة الوطنية على تكثيف الاستثمار المحلي والعربي والدولي في فلسطين، واقتناعاً تاماً بجدوى تفعيل النشاط الاستثماري.

خاتمة

ما زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، التي يحرص من خلالها على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرته، من أجل استمراره في التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن هذه الممارسات؛ وذلك من خلال عزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي العربي والدولي على حد سواء، وجعل هذه المعاملات في أضيق نطاق ممكن، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي كخيار وحيد وبشكل مباشر.

كما أن الاقتصاد الفلسطيني ظلّ يعاني من إغلاق المعابر والحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من سنتين، ومن انفصام سياسي واجتماعي واقتصادي للقطاع عن الضفة

الغربية من ناحية، وفصل قطاع غزة عن العالم الخارجي من ناحية أخرى، مما نتج عنه آثار اقتصادية سلبية كبيرة، من بينها انخفاض حجم التجارة وتدهور مستوى المعيشة وزيادة الغلاء والفقر وارتفاع نسبة البطالة.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حقق نمواً بمعدل 5% في سنة 2009، غير أن هذا النمو وإن كان يمثل توجهاً إيجابياً، إلا أن اقترانه باستمرار الدعم الخارجي، وبقاء مستويات البطالة عند معدلات مرتفعة، يعني أنه لا يشير بالضرورة إلى نمو جوهري.

وفي ضوء الأوضاع الراهنة المتمثلة في ضآلة فرص الانفراج في الموقف السياسي، وفي ظلّ الممارسات الإسرائيلية المتشددة المفضية إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال سنة 2010، تبدو غير ممكنة، خصوصاً مع بقاء القيود المفروضة على حركة البضائع وحركة الأفراد في مختلف الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي ما زال مفروضاً على قطاع غزة.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2010)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/presQ4_09_A.pdf

[2] **المرجع نفسه**؛ بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2003-2008، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_278t11.pdf
أما بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي لسنة 2009، انظر:
Global Finance, http://www.gfmag.com/gdp-data-country-reports/250-israel-gdp-country-report.html

[3] ماجدة المصري، وزيرة الشؤون الاجتماعية، لقاء مفتوح مع رؤساء المجالس البلدية والقروية وممثلي المؤسسات في جنين، 2010/10/21.

[4] سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 18، كانون الأول/ ديسمبر 2009؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[5] **المراجع نفسها**؛ بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي للسنوات 2003-2007، انظر:
Bank of Israel, Bank of Israel Annual Report - 2008, Chapter 1.
أما بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي لسنتي 2008 و2009، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_049t1.pdf

[6] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، رام الله، تموز/ يوليو 2009.

[7] المرجع نفسه.

[8] انظر: **الحياة**، 2009/6/3؛ وعجز مالي في ميزانية السلطة يقدر بـ 400 مليون دولار، شبكة فراس الإعلامية (فراس برس)، 2009/9/17، نقلاً عن جريدة **معاريف** العبرية.

[9] See Palestinian National Authority, Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) Progress, report January-September 2009, 15/10/2009; http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3_arb012009_1.pdf; and http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table3_arb.pdf

[10] Ibid.

[11] Ibid.

[12] **الأيام**، رام الله، 2010/3/9.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[14] المراجع نفسها.

[15] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LFs-a-122009.pdf

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربع الرابع لسنة 2008 وأرباع سنة 2009.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2009)، الربع الرابع 2009، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2010).

[18] **المرجع نفسه**.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم الطفل العالمي، 2009/11/19، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/child_int_day_A.pdf

[20] **الخليج**، 2009/2/25.

[21] وكالة وفا، 2009/9/17.

[22] http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/F04E5003379702F88525762C006A1233

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[24] إسماعيل دعيق، مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، روما، 2009/11/19.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2009)**.

[26] إسرائيل تحرم الفلسطينيين من حقهم في المياه، أمنستي، 2009/10/27، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/israel-rations-palestinians-trickle-water-20091027

[27] علاء الريماوي، **فلسطين**، 2010/1/28.

[28] إسرائيل تحرم الفلسطينيين من حقهم في المياه، أمنستي، 2009/10/27.

[29] See West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, The World Bank.

[30] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، أبو ظبي، 2009/5/4.

[31] انظر: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 56، جنيف، 14-2009/9/25، ص 12، في:
http://www.unctad.org/ar/docs/tdb56d3_ar.pdf

[32] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، 2009/5/4.

[33] محمد فتحي شوشر شقورة، استراتيجية التنمية الاقتصادية في فلسطين وآليات التنفيذ، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، أيار/ مايو 2009.

[34] Palestine Trade Center (PalTrade) and Palestinian Federation of Industries (PFI), One Year after the Military Operation, January 2010, http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/Gaza%20Report%20-%20one%20year%20after%20war-ENGLISH.pdf

[35] الإصلاح الرشيد في وجه الضغوطات، نشرة **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، تموز/ يوليو 2009، ص 9.

[36] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/3e2cb6b1-e2cd-4d12-a1fe-de9efe036aed.htm

[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2008، 2009/11/25، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/tejara_A_08.pdf؛ وانظر أيضاً:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/3e2cb6b1-e2cd-4d12-a1fe-de9efe036aed.htm

[38] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2008.

[39] PalTrade and PFI, op. cit.

[40] الجزيرة.نت، 2009/1/21؛ وانظر: إسلام أون لاين.نت، 2007/5/18، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178724190788&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout

[41] أمجد سمحان، الاقتصاد الفلسطيني أرقام مفجعة ومستقبل قاتم، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، 2010/1/3، انظر: http://www.palestinesons.com/news.php?action=view&id=1446

[42] http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table7_arb.pdf

[43] حول التمويل الخارجي الفعلي لسنة 2009 انظر: المرجع نفسه.

[44] Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, The World Bank, p. 37.

[45] انظر دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في: www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf

[46] انظر تقرير أمد للإعلام، 2008/6/18، في: http://amad.ps/arabic/?action=detail&id=13095؛ والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2008/4/7، في: http://auhri.net/palestine/mezan/2008/pro407-2.shtml

[47] رازي الهدمي، السلطة الفلسطينية: لا "سلام اقتصادياً" من دون اتفاق عادل وشامل، موقع المركز الوطني الفلسطيني للإعلام والمعلومات، 2009/5/4، انظر: http://www.palvoice.com/index.php?id=17585

[48] إنعاش الاقتصاد من خلال قطاع الإسكان، **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، نيسان/ أبريل 2009، ص 10.

[49] تقرير أولي عن الخسائر الإنسانية والاقتصادية، غزة، وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر: http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/losses_report.pdf

[50] المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً: http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/reconstruction.pdf

[51] European Network of Implementing Development Agencies (EUNIDA), Final Report: Damage Assessment and Needs Identification in the Gaza Strip, March 2009, http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/tim/documents/final_report_version6_t1.pdf

[52] PalTrade and PFI, op. cit.

[53] Ibid.

[54] اتحاد الصناعات الفلسطينية وشركة بال إنفست للتطوير وخدمات الأعمال، دراسة تأثير الأوضاع الراهنة التي يعيشها قطاع غزة على النشاط الاقتصادي، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

[55] ديفيد كريغ، ليس مالاً، **أخبار تنموية**، رام الله، مجموعة البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، تموز/ يوليو 2009.

[56] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، منهجية إعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013، 2010/1/26، انظر: http://www.mop-gov.ps/index.php?langid=1

[57] محمد فتحي شوشر شقورة، مرجع سابق.

[58] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[59] محمد مصطفى، جريدة **الرؤية الاقتصادية**، 2009/5/4.

The Palestinian Strategic Report 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-81-2
9 789953 500812

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت